امين بغداد :نسبة إنجاز الموازنة الاستثمارية للعام الحالي بلغت 95 % والمشاريع مازالت قيد التنفيذ

7-6

انتشار ظاهرة اللحوم المستوردة التي تحمل ماركات دينية.. الأسباب والتداعيات

8-9

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن جريدة المدى

العدد (1670)السنة السابعة -الثلاثاء (15) كانون الاول 2009

البطالة تنعش عمل أصحاب المقاهي بسبب كثرة العاطلين عن العمل

بريطانيا تزيد الضرائب على أصحاب المداخيل المرتفعة

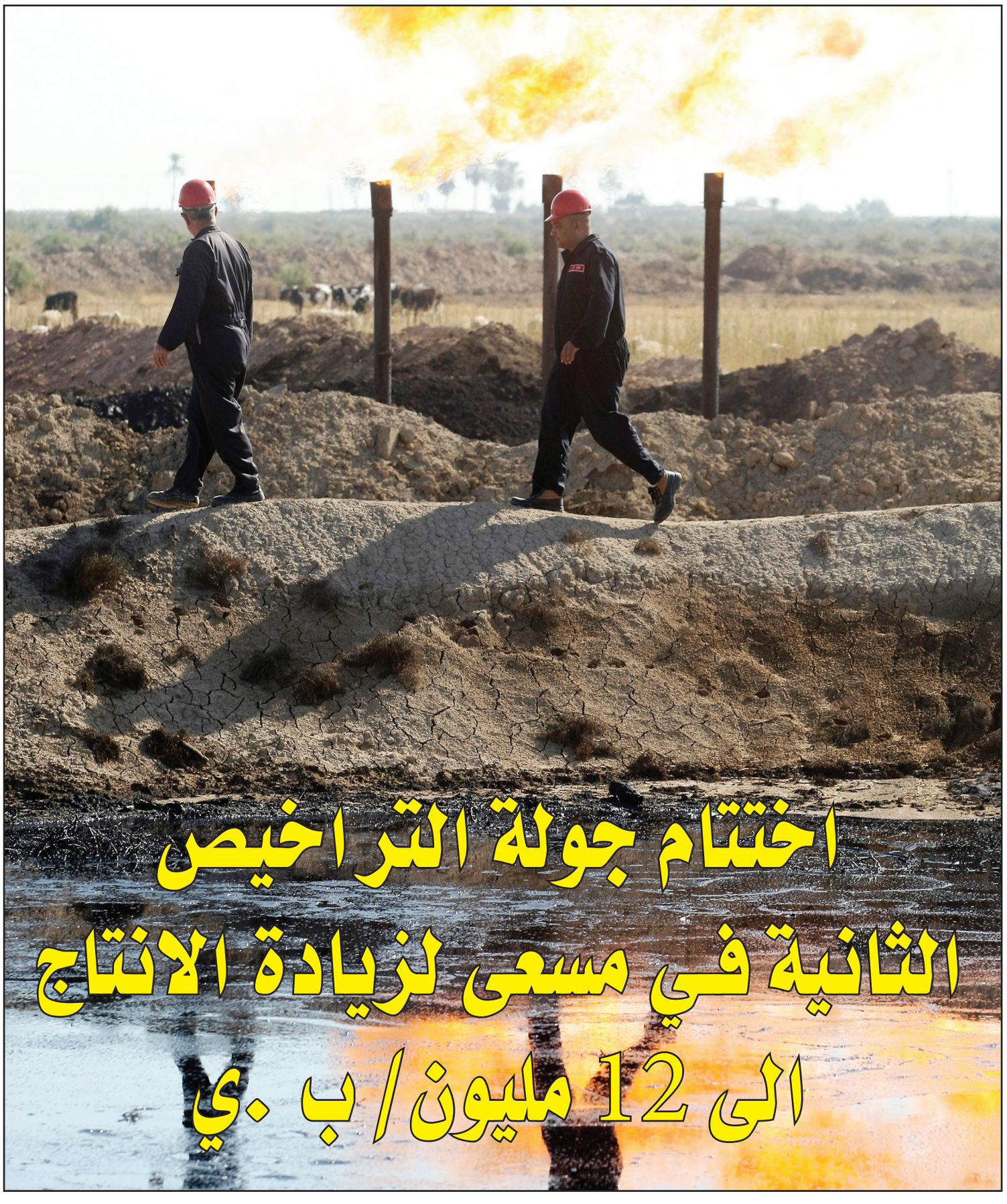

اختتام جولة التراخيص الثانية في مسعى لزيادة الانتاج الى 12 مليون/ب.ي

3

الاتصالات تعد قريباً استكمال مشروع الكيبل الضوئي وإصلاح الهواتف الأرضية

12

مواطنون يتذمرون من آلية توزيع النفط والغاز السائل ووزارة النفط غائبة!

14

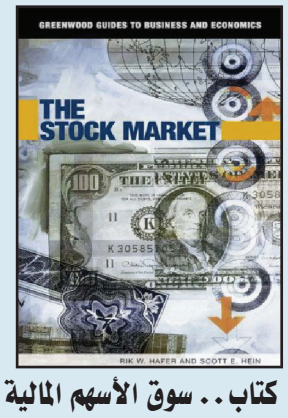

كتاب.. سوق الأسهم المالية

الجزء العاشر

الاقتصادي | العدد (1676) السنة السابعة - الثلاثاء (15) كانون الاول 2009

البطالة تنعش عمل أصحاب المقاهي بسبب كثرة العاطلين عن العمل

بغداد / علي الكاتب

تصاعدت نسب البطالة خلال الاعوام القليلية الماضية ولاسيما لدى فئات الشباب ماجعل البعض منهم ينصرف الى المقاهي لاستغلال الوقت المتاح لديهم .
مهدي جابر خريج لسنوات وهو عاطل عن العمل حاليا قال: ان للبطالة دوراً في ازدهار وانتعاش عمل المقاهي الشعبية من جراء زيادة روادها الذين يشكل العاطلون عن العمل نسبة كبيرة منهم والذين يجدون فيها فرصة لقضاء الوقت وكسر الملل الذي يعيشون فيه بارتشاف الشاي والحليب والحامض والقهوة وتدخين النركيلة وممارسة شتى الالعاب كالورق والطاولي والشطرنج والبلياردو والفيشة او مشاهدة المباريات العالمية من على شاشة التلفاز اذ يكون تشجيع الفرق له خصوصيته وتميزه عن الجلوس في المنزل ومشاهدة المباريات، كما ان الجلوس في المقاهي يعد مجالا لتغيير الاجواء في المنازل واللقاء مع الاصدقاء ولو توفر العمل للجميع لا اتصور ان هذا يروق لاصحاب المقاهي برغم دعواتهم المستمرة لنا بالعثور على العمل المناسب لان ذلك يعني تعرضهم الى البطالة عوضا عنا.

باسم فرهود صاحب مقهى ابن فرهود في منطقة العلاوي قال: ان المقاه اختفلت عن السابق اذ كانت غالبا مايحضرها الجميع اما الان فالحال اختلف اذ هناك مقاهي لكبار السن والمتقاعدين وهولاء يمثلون شريحة متجانسة وهذه المقاهي بالمعنى التقليدي توفر مقومات المقهى الاساسية فقط من دون توفر بعض مقومات المقاهي العصرية وهناك مقاه للشباب تمتاز بوجود الستلايت الى جانب جهاز التلفاز والصور الكبيرة للاعبين والفنانين الجدد وغيرها من المقنيات الحديثة للمقاهي العصرية.
واضاف: ان هناك مقاهي للادباء والفنانين والصحفيين واخرى للطلبة الجامعيين تكون في مواقع قرب الجامعات والمعاهد وغيرها متخصصة لاجتماع العمال واصحاب المهن من الحرفيين مثل عمال المطاعم والطباخين المهرة والمخابز والافران والصباغين وعمال اللوندري وغيرهم،اما عمال البناء واسطواتهم فهم الشريحة الاكثر تواجدا في تلك المقاهي،وهنا تكون المقاهي تلك مقصدا لكل صاحب عمل او من يبحث عن عمال يجد ضالته في هذا المقهى او ذاك .
وتابع: ان تلك المقاهي اصبحت لهؤلاء العمال والاسطوات محطة دائمة لانهم لايمكثون في العمل الذي يحصلون عليه سوى لمدة قصيرة من الزمن وهم بالتالي يعودون للجلوس في المقهى من جديد في انتظار فرصة عمل جديدة وهكذا الحال بالنسبة لهم ،اذ يمثل المقهى بالنسبة لهم المكان الذي يجدون فيه العمل دائما .
سعد مولود اشار الى ان عدداً كبيراً من المقاهي تحول من الصورة التقليدية للمقهى الى الطابع العصري الحديث اذ هناك الحواسيب التي ربطت بمنظومة الانترنت التي اصبحت تسمى بمقاهي الانترنت والتي تقوم بجذب الكثير من الشرائح الاجتماعية بصورة تتماشى مع التطورات الحديثة التي تحدث في العالم ،وهذه المقاهي تقدم فيها المشروبات الباردة والساخنة والناركيلة الامر الذي من خلاله يمكننا القول ان المقاهي في تطور دائم وهي ليست مجرد محل متواضع، بل كانت دائما مكانا مميزا شهد دائما عقد الاجتماعات المهمة والصفقات التجارية والسياسية وغيرها وتشكيل الاحزاب والتجمعات السياسية والثقافية والفنية، وهي مكان يقصده البعض للتخلص من همومه الحياتية ومشكلاته العائلية!

الاتصالات تضع آلية جديدة لاستقبال شكاوى المواطنين

■ **بغداد / المدى الاقتصادي**

أعلنت وزارة الاتصالات عن استحداث الية جديدة في استقبال شكاوى المواطنين بخصوص اعطال الهاتف الارضي في بغداد والمحافظات ،وذلك عبر تخصيص عدد من الارقام الخاصة للاتصال بقسم الشكاوى في الشركة العامة للاتصالات والبريد.
وقال الناطق الاعلامي لوزارة الاتصالات سمير علي الحسون: ان تفعيل عمل قسم الشكاوى في الشركة يأتي ضمن الحملة الوطنية التي اعلنت عنها الوزارة في وقت سابق بهدف الاسراع الى اصلاح اعطال الهواتف الارضية والتي جاءت بتوجيه من وزير الاتصالات فاروق عبد القادر من اجل النهوض بواقع الاتصالات والبريد في العراق بما فيها ايجاد افضل السبل في استقبال شكاوى المواطنين على وفق المواصفات الحديثة المعمول بها في اغلب الدول المتطورة والتي توفر عدداً من الخيارات للمشتركين المتصلين بمركز استقبال الشكاوى المركزي.
واوضح مدير قسم السيطرة و الشكاوى الموحد في الشركة حازم محمد علي ان الآلية الجديدة تتضمن تخصيص الارقام (١٣١،١٣٢) ،اضافة الى الرقم (١٣٣) وتخصيص الرقم (١٠٢) حيث بامكان المواطن الاتصال به بقصد معرفة ارقام الهواتف الارضية للدوائر والمؤسسات الحكومية و كذلك الاجابة على استفسارات المواطنين بخصوص القوائم الهاتفية ،وهذه الارقام المذكورة تشمل بغداد وجميع المحافظات ،فضلا عن تخصيص عناوين للبريد الالكتروني التي بامكان المواطنين التواصل مع قسم الشكاوى من خلال شبكة الانترنت .
ودعا مدير قسم الشكاوى الى تعاون المواطنين وتفاعلهم بشكل ايجابي مع ملاكات الشركة العامة للاتصالات والبريد من اجل تحقيق الاهداف التي تسعى لتحقيقها لتوفير افضل الخدمات الهاتفية للمواطنين ،الى جانب تضافر جهود العاملين في الوزارة لرفع مستوى الوعي لدى الجميع بهدف تفادي جميع السلبيات واظهار الايجابيات وهي مسؤولة مناطة بالجميع .
واضاف: ان من اهم المشكلات التي تعترض عملنا بشكل عام والتي تتسبب بالتاخرفي اصلاح الاعطال الهاتفية هو قدم الشبكة الارضية الهاتفية التي يصل عمرها الى اكثر من خمسين عاما ما يجعلها متهرئة ومتهالكة،مع وجود بعضها في اماكن غير مناسبة وغير صالحة كي تضمن عملها بالمستوى المطلوب، مثل وجودها قرب شبكات المجاري ،اضافة الى ربط اسلاك المولدات الكهربائية الاهلية على الاعمدة الخاصة بالهواتف مما يؤدي الى تكرار حدوث الاعطال المستمرة في الخطوط الهاتفية والتقاسيم والكابينات وتوقف الخدمة الهاتفية لعدد كبير من المناطق السكنية ما يؤثر سلبا بشكل كبير على عملنا .
وأوضح علي ان للقسم خططاً مستقبلية تهدف الى استعمال الطرق العلمية الحديثة في نظام العمل في القسم من خلال ربط ماموري البدالات وعمال صيانة الهاتف الارضي بنظام تحكم وسيطرة مركزي ،وذلك بهدف الاشراف على حركتهم بشكل مركزي لضمان تحقيق الانجاز في اعطال الهاتفية بالسرعة الممكنة ،وسينفذ في عموم بدالات بغداد كمرحلة اولى .
واشار الى اهمية ايلاء القسم وملاكاته الدعم الكافي من لدن المسؤولين في الوزارة والشركة خاصة مايتعلق بالامور الفنية والعمل على ايجاد افضل الوسائل العملية من اجل ضمان انجاح العمل بشكل كامل وبما يخدم المواطنين ، وادخال مسؤولي البدالات والمامورين والفنيين في دورات تطويرية سواء في الداخل أم في الخارج من اجل رفع مستوى الاداء الوظيفي وزيادة احساسهم بمسؤولية المهام الملقاة على عاتقهم وتعزيز شعورهم بكونهم أعضاء نافعين في المجتمع العراقي،وكذلك تشكيل لجنة مركزية تشرف على عملية توزيع القوائم الهاتفية لضمان وصولها الى المواطنين خاصة في بعض حالات عدم التعرف على سكن المواطن بشكل كامل وغيرها من الحالات الاخرى .

الاتصالات تعد قريباً استكمال مشروع الكيبل الضوئي وإصلاح الهواتف الأرضية

■ بغداد / كريم محمد حسين

تتولى وزارة الاتصالات عملية وضع استراتيجية محددة لقطاع الاتصالات في العراق، وقد أعلنت عن كثير من المشاريع التي لم تر النور حتى الآن.
وزير الاتصالات تحدث لـ (المدى الاقتصادي) عن مؤشرات تنفيذ خطة وزارته وطبيعة الحاجة الملحة للمشاريع والصعوبات التي تواجه عمل الوزارة خلال العام الحالي عبر هذه المقابلة.

■ ماذا بشأن الكيبل الضوئي الذي سبق وان أعلنتم عن جاهزيته؟

– أود ان أقول بان الفترة السابقة لم نتمكن من دعوة الشركات الى الاستثمار واستخدام (الكيبل الضوئي) في الاتصالات والانترنت لعدم جاهزيته ، اما الآن فأن هذه الشبكة واثقون من اننا نستطيع ان نقدم الخدمات الى شركات الموبايل والشركات المعنية الاخرى .
ووقعنا عقوداً الآن مع شركات أخرى لمد كيبل ضوئي آخر وعلى حساب هذه الشركات ويملّك الى وزارة الاتصالات ويكون هناك استثمار مشترك بين الجهتين لهذا الكيبل لفتح الآفاق أمام المواطن العراقي وأمام الشركات العاملة في الهواتف، وأمام الوزارات الأخرى في الدولة باستخدام البنية التحتية العائدة لنا.
واعتقد اننا مع نهاية هذا العام وبداية السنة القادمة سوف يكون هناك مجال واسع لتقديم خدمات كبيرة من خلال الكيبل الضوئي.

■ ما أسباب تأخير إصلاح الهواتف الأرضية اذا ما عرفنا انها لقيت منافسة حقيقية للهواتف النقالة؟

– ان التأخير واضح ولكن اعتقد ان ما قدمناه خلال الفترة الماضية والجهود التي بذلت لذلك، فقد خططنا ومنذ السنة الماضية أن تكون هناك مبالغ لشراء الكيبلات للشبكة التي تتطلبها الهواتف الأرضية.
لقد استطعنا تلافي النقص وقمنا بتوقيع عقود وهذه السنة وردتنا هذه (الكيبلات) وهناك حملة لإصلاح معظم الهواتف الأرضية لانها كانت معتمدة على شبكات قديمة ومتهرئة وسيتم استبدالها ومعظم العطلات سيتم إصلاحها.

■ هل من إجراءات لديكم لتحديث منظومة البريد؟

– منظومة البريد قديمة ولدينا الآن عدة مشاريع منها الحوسبة في النظام البريدي وقد وقعنا عقوداً وهي في حيز التنفيذ وهناك عمل واسع بهذا الاتجاه، فضلاً عن إدخال نظام الصراف الآلي وأيضاً نحن فتحنا باب الاستثمار للشركات العالمية لتأهيل البريد العراقي وبما يضاهي البريد في الدول المتقدمة والسنة القادمة ستشهد تقدماً في هذا المجال .

■ ماذا بشان التعاقدات التي سبق وأعلنت الشركات التابعة لهذه الوزارة باستيراد البدالات الحديثة؟

– البدالات الحديثة نحن لدينا عقد وعدد كبير من البدالات وردت الينا وقد تم تحديث البدالات بأخرى حديثة في المحافظات كافة، وهناك برنامج متكامل للتحديث ببدالات (صورة وصوت) ونظام NGN الحديث.

المهندس احمد محمد رؤوف معاون المدير العام لشركة الانترنت

■ هل هنالك عمل في ما يخص منظومة الانترنت؟

– نحن الشركة الثانية في وزارة الاتصالات، التي تهتم بتأمين البنى التحتية لخدمة الانترنت ونقل المعلومات داخل البلد ومثل باقي الشركات فان هذه الشركات مرت بظروف صعبة منذ ٢٠٠٣ وحتى الآن نتيجة عدم وجود الضوابط في العمل وعدم وجود جهة منظمة لعملنا فقطاع الانترنت وخدمة المعلومات بالعراق منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية منتصف عام ٢٠٠٨ كان يعمل من دون ضوابط.

قطاع خدمة الانترنت

قامت وزارة الاتصالات بوضع إجراءات لتنظيم عمل خدمة الانترنت وكما نرى ان خدمة الانترنت في العالم كافة تعتمد على الاتصال عبر تقنية الكيبل الضوئي بين الدول ومراكز الانترنت، ولكن في العراق بسبب الظروف التي مررنا بها وحتى اللحظة لم يؤمن أي ربط مع دولة الجوار لتأمين الحزمة الواسعة لخدمة الانترنت، ونحن نعتمد على الأقمار (الستلايت) الصناعية وليس الكيبل الضوئي والخدمة عبر الأقمار الصناعية اذا نظمت تنظيماً صحيحا تكون خدمة جيدة لكنها مكلفة جداً وإذا أردنا المقارنة مع كلفة الاتصال عبر تقنية الكيبل الضوئي فإنها تصل الى خمسة أضعاف وأكثر.

■ متى يفعل ربط الكيبل الضوئي مع دول الجوار؟

– يعتبر ربط الكيبل الضوئي مع دول الجوار من إحدى مهام الشركة العامة للاتصالات والبريد وقد خطت الشركة خطوات متقدمة وقد تم توقيع عقد شراكة مع عدد من الشركات المتخصصة في هذا المجال مع وزراء اتصالات في (تركيا وايران والكويت) وقريباً مع سوريا والاردن والسعودية.
العراق يتمتع بموقع ستراتيجي مهم ودول الجوار مهتمة بدورها ان يؤمن ربط الكيبل الضوئي مع العراق وهذا سوف يكون لفائدة ومنفعة المواطن العراقي، نحن بدورنا وكشركة تؤمن البنى التحتية وتقنيات ADSL (تقنية الحزمة الواسعة) على الهاتف الثابت وأيضاً خدمات الانترنت بتقنية (واي مات) وتقنية (واي فاي) المنظمة وتقنيات CDMA التي تعطي خدمة الهاتف اللاسلكي لكن بحزمة محدودة.

■ بالنسبة لتراخيص مقاهي الانترنت؟

– ان هذا الموضوع مهم جدا فمقاهي الانترنت تسعى الى جعل المقاهي مكاناً مأموناً ويطمئن العائلة العراقي على أولادها من الذين يرتادون هذه المقاهي لتحصيل المعلومات ونوع الخدمة التي تكون مفيدة ويطلع على مواقع ومجالات مفيدة من دون ان يكون هناك مجال لدخول مواقع غير أخلاقية او ان تكون المقهى مكاناً لأغراض غير مفيدة للشباب والمستفيدين لان الهدف من عملنا في الوزارة يهم المواطن ويحد من الظواهر الشاذة على الناحية الاجتماعية لان تسخير شبكة الانترنت هو سلاح ذو حدين ويجب الاستفادة من منافعه وتجنب الأمور الضارة.
وقد وضعنا ضوابط ومنها ان تؤخذ من صاحب مقهى الانترنت معلومات وتدون ولدينا مفردات يجب ان نعرفها في سياق عمله لا ان يستخدمه بشكل غير مفيد وقد شكلت وزارة الداخلية شعبة تدعى (شعبة مكافحة جريمة الانترنت) لان وزارتنا غير منوطة بمهمة المحاسبة وهذه الشعب متخصصة بإجراء الكشف الموقعي على تراخيص هذه المواقع وسلامة عملها حسب القانون وتضع غرامات وأحكام للمخالفين وفق القانون وكي لا تكون الأمور عشوائية.

■ هل هنالك مشاريع بريدية؟

– المشاريع البريدية الحالية مشاريع كبيرة وعديدة منها حوسبة النظام البريدي وإدخال الصراف الآلي الى عمل المكاتب البريدية أما المشاريع الستراتيجية فهي إعلان المكاتب البريدية للاستثمار وغيرها من المشاريع وفي الخطة الخمسية إدخال الصرف الآلي وحاليا يعمل البريد بنظام الباركود أي (القراءة الآلية) وعند اكتمال مشروع الحوسبة الذي بؤشر العمل به وتنفيذه هذا العام سوف يكون بإمكان المواطنين الاستعلام عن مصير البعيثة التي يرسلها من خلال الانترنت ويتابع وصولها عبر تصفح الانترنت، حاليا مشروع الحوسبة هو احد المشاريع التي نفذت في دول عربية تعد على أصابع اليد وحجم البريد العراقي الصادر وصل الى ٢ طنين لليوم الواحد وهذا دليل على ثقة المواطنين في البريد واهمية الخدمات البريدية.
لدينا عقد مع شركة الخطوط الجوية العراقية لنقل البريد الى جميع دول العالم من خلال المحطات العالمية كعمان ودمشق وطهران وتركيا والسويد وسيتم استئناف خدمة البريد السريع قريباً وهناك غرفة عمليات مشكلة في مقر مديرية البريد والتوفير لمعالجة الرسائل والطرود الواردة بأسرع الطرق.

الاقتصادي | العدد (1676) السنة السابعة - الثلاثاء (15) كانون الاول 2009

اختتام جولة التراخيص الثانية في مسعى لزيادة الانتاج الى 12 مليون/ ب .ي

■ بغداد / وكالات

انهت وزارة النفط السبت الماضي مزايدة دولية على مدى يومين لاستثمار عدد من حقول النفط الضخمة في جنوب وغرب ووسط وشمال البلاد، بفوز شركات نفط دولية بمعظم المناقصات الرئيسة للحقول الكبرى.

ومن المتوقع ان يسهم تطوير هذه الحقول في رفع الانتاج العراقي من النفط الى ثلاثة اضعاف الانتاج الحالي، ما يضع العراق في مصاف اكبر الدول المنتجة للنفط في العالم، مثل السعودية وروسيا.

وقال وزير النفط حسين الشهرستاني: ان قدرة الانتاج النفطي العراقي ستصل الى نحو ١٢ مليون برميل يوميا خلال ستة اعوام.

واوضح الوزير ، في تصريحات للصحفيين، ان شركات النفط لن تنتج كامل طاقة تلك الحقول، بل ستجعلها معدة للوصول الى هذا الحد في حال استدعى الطلب العالمي على النفط ذلك.

ويذكر ان السعودية هي حاليا اكبر منتج للنفط في العالم، بطاقة تبلغ قرابة ١٢،٥ مليون برميل يوميا.

ائتلافات تجارية

وفاز ائتلاف تقوده شركتا لوك اويل الروسية وشتات أويل هايدرو النرويجية بعقد تطوير حقل القرنة الغربية/٢، وذلك في اليوم الثاني لمزاد امتيازات تطوير حقول النفط العراقية، ويتوقع ان يكشف تطوير هذا الحقل عن احتياطي ضخم قد يصل إلى ١٣ مليار برميل.

واجري المزاد على عشرة حقول نفط عراقية بطرح المناقصات على الحقول فرادى على مدى يومين، حيث اجري على خمسة حقول الجمعة والخمسة الباقية السبت الماضيين.

وفاز ائتلاف شركتي شل الهولندية البريطانية وبتروناس الماليزية الجمعة الماضية بعقد تطوير حقل نفط مجنون جنوبي العراق.

وتضمن عرض الائتلاف الذي كان الأفضل في ما يخص حقل المجنون إنتاج مليون وثمانمئة ألف برميل يوميا وبسعر خدمة تحصله الشركات من الحكومة العراقية يبلغ دولارا وتسعة وثلاثين سنتا للبرميل الواحد.

ويقدر احتياطي حقل المجنون، اكبر الحقول العراقية غير المستغلة، باكثر من ١٢ مليار برميل من الخام.

في حين لم تتقدم اي شركة بعروض لعقدين لتطوير حقلين اخرين احدهما حقل شرق بغداد، وقدم عرض للعقد الخامس رفضته الحكومة العراقية، وستتولى الحكومة العراقية تطوير الحقول الشرقية بنفسها بعد عزوف الشركات الاجنبية عنها.

وفاز ائتلاف اخر تقوده شركة النفط الوطنية الصينية بعقد تطوير حقل حلفايا بالمشاركة مع توتال الفرنسية وبتروناس، وجاء عرض الائتلاف بانتاج ٥٣٥ الف برميل يوميا وبسعر خدمة تحصل عليه ١،٤ دولار على البرميل.وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد افتتح المزاد صباح الجمعة الذي تشارك فيه ٤٤ شركة عالمية، وذلك في احدى قاعات وزارة النفط ببغداد، حيث احيطت المنطقة بتدابير امنية مشددة.

وتلك هي الجولة الثانية من تراخيص تطوير قطاع النفط العراقي، وكانت الجولة الاولى اجريت في يونيو/حزيران الماضي.

ومن بين الشركات الرئيسة المتنافسة في الجولة الحالية بريتش بتروليم (بي بي) واكسون موبيل وشيفرون وتوتال وشل، وعدد من الشركات الصينية والهندية.

وحسب بنود المناقصة، ستمنح الشركات الفائزة في المزاد بعقود التطوير نسبة ثابتة على كل برميل، وليس نسبة من الارباح.

وستدفع الحكومة العراقية تلك الكلفة حين يتم الاتفاق على مستوى الانتاج المنتظر.

يذكر ان وزارة النفط اقامت جولة التراخيص الاولى نهاية شهر حزيران الماضي وشاركت فيها ٣٢ شركة من جنسيات مختلفة، وشملت عقود تطوير حقول الرميلة الشمالي والجنوبي والزبير وغرب القرنة في محافظة البصرة وبزركان وابوغرب والفكة في محافظة ميسان وحقلي كركوك وباي حسن، التي يشكل انتاجها اكثر من ٨٠ في المئة من انتاج النفط العراقي، اضافة الى حقلين للغاز الطبيعي.

الصادرات الصينية تسجل تراجعاً الشهر الماضي

■ بكين / وكالات

سجل تراجع الصادرات الصينية في شهر تشرين الثاني الماضي أقل مستوى له منذ سنة كما تقول سلطات الجمارك الصينية، حيث بلغ التراجع ١،٢ في المئة مقابل المستوى المتوقع وهو ٢،١ في المئة.

وهذه أفضل نتيجة منذ تراجعت الصادرات بنسبة ٢،٢ في المئة العام الماضي مع بداية الأزمة الاقتصادية العالمية.

وفي الوقت نفسه زادت الواردات بنسبة٢٦،٧ في المئة الشهر الماضي لتبلغ قيمتها ٩٤،٥٦ مليار دولار.

وبلغت الصادرات الصينية ما بين شهر يناير/كانون الثاني ونوفمبر/تشرين الثاني ١،٠٧ تريليون دولار.

وبلغ الفائض التجاري للصين ١٩،٠٩ مليار دولار في شهر تشرين الثاني الماضي بينما كان ٢٣،٩٩ مليار في شهر تشرين الأول الماضي .

وقال المحلل الاقتصادي العامل في هونج كونج برايان جاكسون: إنه يتوقع أن تبدأ الصادرات الصينية في النمو في الشهور القادمة.

وسيؤدي نمو الصادرات الصينية إلى وقوع بكين تحت ضغوط لرفع قيمة عملتها (اليوان)، كما يقول جاكسون، حيث من الصعب والحال هذه أن تتذرع الصين بضعف قطاع التصدير كمبرر لعدم رفع قيمة اليوان.

يشار إلى أن الصين دفعت ثمنا باهظا للازمة الاقتصادية العالمية التي دفعت الى تراجع الطلب الاجنبي واعاقت الصادرات بداية من خريف ٢٠٠٨، وبسبب تراجع الواردات ايضا فان الميزان التجاري سجل فائضا قياسيا باكثر من أربعين مليار دولار.

أوباما يهاجم مكافآت المصرفيين

■ واشنطن / وكالات

هاجم الرئيس الاميركي باراك اوباما المصرفيين المستفدين من النظام المالي والحاصلين على مكافآت كبيرة في حين ان مؤسساتهم انقذت باموال المكلفين، وذلك في مقابلة تلفزيونية بثت مقتطفات منها الجمعة الماضي .

وقال اوباما خلال المقابلة التي اجرتها معه شبكة "سي بي اس" ضمن برنامجها "ستون دقيقة:" "لم أترشح "للرئاسة" كي اساعد حفنة من القطط السمينة في وول ستريت" . و"القطط السمينة" هو تعبير ساخر يستخدم في الاوساط المالية لوصف كبار المصرفيين والمتعاملين.

وعمدت مصارف اميركية كبرى عدة الى تسديد الاموال التي سلفتها اياها الحكومة لانقاذها من الانهيار خلال الازمة المالية، ولم يستبعد اوباما ان يكون بعض هذه المصارف قد فعل ذلك من اجل ان يتمكن من دفع مكافآت كبيرة لموظفيه كون القانون حدد سقفا لهذه العلاوات في المصارف المدينة للدولة.

وهذه المبالغ الكبيرة تدفعها المصارف لموظفيها مكافأة لهم على المجازفات التي يقومون بها خلال تعاملاتهم المصرفية والتي تشمل احيانا استثمارات عالية المخاطر.

وتعتبر هذه الاستثمارات احد الاسباب التي ادت الى الازمة المالية العالمية وقد اثارت حنق الرأي العام.

واضاف اوباما: "اعتقد انه في بعض الحالات كان "التمكن من دفع المكافآت" هو الدافع لتسديد" اموال المساعدة الحكومية.

وتابع: "ما يثير عجبي هو ان الناس في وول ستريت لم يستوعبوا بعد "..." هم ما زالوا يتساءلون لماذا الناس غاضبة من المصارف"؟

وتابع ايضا:"حسنا فلنر، انتم تحصلون على مكافآت من ١٠ او ٢٠ مليون دولار بعد اسوأ عام مر على الاقتصاد الاميركي منذ عقود وانتم من تسبب بالمشكلة".

ديون "دبي العالمية" تلقي بظلالها على أسعار العقارات

■ دبي / وكالات

نفى المسؤول بمؤسسة التنظيم العقاري في إمارة دبي محمد سلطان ثاني وجود تأثير لتأجيل سداد ديون دبي العالمية على القطاع العقاري في الإمارة، مشيراً إلى أن مؤسسته سجلت معدل التداولات العقارية نفسه خلال شهر، أي بحدود ١٠٠ معاملة يوميا، تراوحت قيمتها ما بين ٥٤ و٦٨ مليون دولار.

وأثّر كشف "دبي العالمية"، إحدى الشركات التابعة لحكومة إمارة دبي، عن نيتها في الحصول على تأجيل لسداد ديونها المقدرة بنحو ٢٦ مليار دولار، على أسواق المال المحلية والعالمية، خلال الأسابيع الماضية.

وقال ثاني في تصريحات صحفية : "سجلت السوق العقارية في دبي خلال هذه الفترة ارتفاعاً في عدد المعاملات مقارنة بالنصف الأول من العام الجاري، وكانت أغلب عمليات البيع والشراء على العقارات الجاهزة، قد تمت بأسعار أقل من عام ٢٠٠٨."

وبدأت أسعار العقارات في دبي، بالتراجع مع نهاية عام ٢٠٠٨، تأثرا بتداعيات أزمة الرهن العالمية، إذ شهدت الإمارة، التي يعتمد اقتصادها على العقار والسياحة، طفرة عمرانية امتدت من ٢٠٠١ الى غاية ٢٠٠٨، وقفزت معدلات الأسعار إلى أكثر من الضعف.

من جانبه، أكد المستشار المالي ببنك أبوظبي الوطني، زياد الدباس، على أنه في حال تعثر نخيل العقارية في تسديد ديونها، سيكون لذلك تأثير كبير على السوق العقارية.

وقال الدباس: " تراجع أسهم الشركات العقارية في سوق دبي يعكس حقيقة أن القطاع العقاري في الإمارة يعاني من مشكلة توفر السيولة، كما أن هناك شركات أخرى لديها مشاريع مع نخيل، فإذا لم تحصل على مستحقاتها من الشركة سيتأثر وضعها المالي."

واضاف الدباس: "برغم تقلبات السوق العقارية في دبي إلا أن العائد الاستثماري معقول، وهو أفضل من قطاع الأسهم، ذي المخاطر العالية."

ويشار إلى أنه من المقرر أن تسدد شركة "نخيل" المضطربة، ديوناً بقيمة ٤,١ مليارات دولار لقاء سندات إسلامية في ١٤ من شهر كانون الأول الجاري، ومن مشاريعها جزيرة نخلة جميرا، التي بلغت تكلفتها بحدود ١٢ مليار دولار، وقامت بتجميد مجموعة من المشاريع في دبي.

وعلى جانب آخر، اعتبر طارق رمضان، الرئيس التنفيذي لشركة ثراء القابضة، المتخصصة في الاستثمار العقاري، وتتخذ من دبي مقرا رئيسا لها، أن إعلان "دبي العالمية" عدم قدرتها على سداد ديونها في الموعد، ليس بالجديد على السوق المحلية، عكس السوق العالمية التي شكل الخبر مفاجأة لها.

وتابع بأن أغلب الملاك والمستثمرين المحليين مطلعين على تفاصيل ديون شركتي "نخيل" و"ليمتلس" التابعتين للمجموعة.

ورجح رمضان أن يكون التأثير الذي يمكن أن تتعرض له السوق العقارية في دبي ناجماً عن شح التمويل، وليس عن تصريحات "دبي العالمية"، مضيفاً: "لقد شهدنا ركودا في النشاط العقاري منذ فترة بسبب نقص السيولة، بينما سجلت مناطق في دبي ارتفاعا في أسعار بيع العقارات الجاهزة، مثل فلل نخلة الجميرا والسبرينغز والميدوز، (الواقعة بقلب دبي الجديدة)، وبلغت الزيادة نحو ١٠ في المئة."

وتابع: "ارتفعت أسعار بيع عقارات بعض أبراج دبي مارينا (دبي الجديدة) من ٢١٨ دولاراً للقدم المربع خلال الأشهر الأولى من العام ٢٠٠٩، إلى نحو ٢٤٥ و ٣٢٦ دولاراً أمريكياً. وجاءت الزيادة بعد ارتفاع الطلب من صغار المستثمرين القادمين من ابوظبي والإمارات الشمالية والسعودية."

وعن سوق الإيجار أضاف قائلاً: "تبقى أسعار الإيجارات منخفضة، وتحتاج إلى فترة حتى تستقر، خاصة مع زيادة العرض."

ويذكر أن سوق دبي شهدت دخول نحو ٢٧ ألف وحدة جديدة خلال العام ٢٠٠٩، ومن المتوقع أن تجهز ٣٠ ألف وحدة أخرى خلال ٢٠١٠.

الحكومة المصرية توافق على عرض لشراء أسهم "موبينيل"

■ دبي / CNN

أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر، الخميس الماضي موافقتها على عرض "فرانس تليكوم" لشراء أسهم الشركة المصرية لخدمات الهاتف المحمول "موبينيل".

وقالت الهيئة في بيان نشر على موقعها الإلكتروني إن شركة "اورانج بارتيسيباشينز" المملوكة بالكامل لمجموعة فرانس تيليكوم "تقدمت بعرض شراء إجباري لشراء نسبة ١٠٠ في المئة من أسهم الشركة المصرية لخدمات الهاتف المحمول وذلك بعد انتهاء جلسة تداول يوم الخميس الماضي .

وكانت الهيئة رفضت ثلاثة عروض شراء إجبارية سابقة بأسعار ١٨٧ جنيه، ٢٣٧ جنيه، ٢٣٠ جنيه للسهم الواحد على التوالي، جاءت بعد حكم محكمة تحكيم في شهر نيسان الماضي حدد سعر السهم في الصفقة بنحو ٢٧٣ جنيها.

وأغلقت أسهم "موبينيل" مرتفعة ٤,٧ في المئة عند ٢٠٨,٣٠ جنيها مصريا مع نهاية تداولات الخميس الماضي ، بينما ارتفع المؤشر الرئيسي لبورصتي القاهرة والإسكندرية بنحو واحد في المئة.

وقال بيان الهيئة إن اعتماد عرض الشراء اشترط التزام مقدم العرض بالحفاظ على استمرار استيفاء شروط قيد أسهم "موبينيل" بالبورصة المصرية، و"عدم تنفيذ حكم التحكيم المشار إليه بسعر يزيد على السعر الوارد في حكم التحكيم، وإلزام الشركة المستهدفة بالعرض بتعيين مستشار مالي مستقل معتمد لدى الهيئة بتقديم تقرير تقييم عرض الشراء."

بريطانيا تزيد الضرائب على أصحاب المداخيل المرتفعة

■ لندن / وكالات

اعلن وزير الخزانة البريطاني السير دارلينج زيادة الضرائب على المكافآت المالية لموظفي المصارف وفرض ضرائب اضافية على اصحاب المداخيل العالية.

وتأتي خطوة دارلينج قبل نحو ٦ اشهر من انتخابات عامة تجري في ظل تراجع واضح لشعبية حزب العمال البريطاني الحاكم كما يقول المراقبون، وتقدم حزب المحافظين المعارض في استطلاعات الرأي.

ويقول المحللون ان حزب العمال يحتاج الى الخطوة التي قام بها وزير الخزانة لاسباب انتخابية وفي محاولة لاستعادة المبادرة في الفترة الانتخابية المقبلة.

يشار الى ان الازمة الاقتصادية بلغت حدا غير متوقع في بريطانيا وان الركود تخطى التوقعات التي كانت قد صدرت في شهر نيسان الماضي، ما دفع بدارلينج الى رفع سقف المديونية العامة من ١٧٥ مليار جنيه استرليني الى ١٧٧,٦ مليار اي ما يعادل ٢٩٠ مليار دولار ويشكل ١٢,٦ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي.

كما قامت السلطات في بريطانيا بمراجعة قيمة الاستدانة لعامي ٢٠١٠/٢٠١١ ورفعها الى ١٧٦ مليار جنيه استرليني اي بقيمة ٣ مليارات جنيه.

وعلى الرغم من كل ذلك، ابقى دارلينج توقعاته بالنمو للعام المقبل كما هي اي بين ١ الى ١,٥ بالمئة، الا ان اجبر على الاعتراف بأن حجم الاقتصاد تقلص بنسبة ٤,٥ بالمئة عام ٢٠٠٩ بدل معدلات ٣,٢٥ بالمئة و ٣,٧٥ بالمئة التي كانت متوقعة.

وقال دارلينج انه "بفضل صلابة الاقتصاد البريطاني وبدء ارتفاع الطلب في العالم فستبقى التوقعات بالنمو نفسها لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ اي ٣,٥ بالمئة".

وفي التفاصيل الضريبية قال دارلينج: ان المصارف ستدفع ضريبة قدرها ٥٠ بالمئة على المكافآت المالية التي تمنح لموظفيها والتي تتخطى الـ٢٥ الف جنيه ابتداء من ٥ ابريل/ نيسان المقبل، وسيطبق ذلك على كل المصارف المحلية والمؤسسات المالية والمصارف الاجنبية العاملة في بريطانيا.

ومن خلال هذه الخطوة، تأمل السلطات الاقتصادية والمالية البريطانية الا تصرف البنوك اموالها على الرواتب العالية، بل وضعها في الدورة الاقتصادية بشكل مختلف، الا ان المصارف قد حذرت من ان "معاقبة اصحاب المداخيل العالية العاملين في القطاع المصرفي سيؤدي الى هجرة اصحاب الخبرات والكفاءات في هذا المجال من البلاد".

يشار الى ان بريطانيا هي البلد الوحيد بين مجموعة الدول ذات الاقتصادات الكبيرة التي لا تزال تعاني من الركود اذ بدأت كل من الولايات المتحدة والمانيا واليابان بتسجيل ارتفاع في معدلات النمو.

الاقتصادي | العدد (1676) السنة السابعة - الثلاثاء (15) كانون الاول 2009

أمين بغداد لـ(المدى الاقتصادي):

نسبة إنجاز الموازنة الاستثمارية للعام الحالي بلغت 95 ٪ والمشاريع مازالت قيد التنفيذ

■ حاورته / آمنة عبد النبي

ملفات خدمية ساخنة تخص ما منجز من المشاريع الاستثمارية المفترضة لهذا العام الذي شارف على الانتهاء وما مُقترح ضمن الستراتيجية المرسومة كأجندة اقتصادية متوقعة للعام المقبل الى جانب الاستفهامات التي تركتها هالة الأختلاس المالي الاخيرة التي لحقت بالامانة كل ذلك تمت صياغتُه على شاكلة اسئلة متنوعة حملناها الى امين العاصمة (صابر العيساوي) ليجيبنا عن اولها.

■ ما مستوى الانجـاز المتحقق من الموازنة الاستثمارية للعام الحالي؟

– يمكن القول بأن الموازنة الاستثمارية للعام ٢٠٠٩ وموازنة تنمية الاقاليم ولغاية نهاية الشهر الماضي الشق التنفيذي منها وصل الى ٩٥٪ وفي ما يخص موازنة تنمية الاقاليم واجهنا فيها بعض العجز نأمل تغطيته من الموازنة التكميلية التي أدخلت بدورها ضمن الموازنة العامة للعام المقبل ٢٠١٠ التي عُرضت على مجلس النواب بانتظار المصادقة عليها وحالياً ننتظر مجلس المحافظة اذا كانت لديهم مبالغ فائضة لسد العجز واذا لم يكن كذلك فنحن ننتظر موازنة العام المقبل .

■ ما طبيعة المشاريع الستراتيجية التي شرعت بتنفيذها أمانة بغداد خلال هذا العام؟

– بصراحة تركيزنا بالدرجة الاولى في مدينة بغداد كان بخصوص المشاريع الستراتيجية، لان بغداد هي مدينة كبيرة وبالتالي فأن اي مشروع يُخطط لها يجب ان يكون كبيرا حتى يسد حاجة الناس فلو جئنا الى أصغر مشروع ماء لوجدنا ان لدينا سبعة مشاريع ماء هو يكفي لمحافظة باكملها ومشاريعنا الحالية وصلت الى مراحل متقدمة كمشروع توسيع شرق دجلة بنسبة ٨٥٪ ، و الخزانات الارضية ٩٠٪ ، و مشروع ماء الجادرية ١٠٠٪ ومشروع ماء الرصافة سيصل قريبا الى نسبة ٨٠٪ لانه مشروع ضخم ، وقد تم استيراد المعدات والمعامل التي احتاجت الى فترة لتتطابق مع التصاميم والآن بدأ العمل بشكل جدي .

وفي ما يخص مشاريع المجاري فيمكننا تأكيد نسب انجازها بواقع ١٠٠٪ لخط جلجيل ، وايضا خط الخنساء بمعمل خاص لتصنيع الانابيب الكونكريتية الذي نُصب وبدأ ينتج والآن مسافة ٢ كم تم تنفيذها من مساحة ١١ كم وكذلك الخط الرابط بين الشمال الشرقي من منطقة المعامل والفضيلية الذي بلغت كلفته ٤٢ مليار دينار ، و الآن نسبة الانجاز بلغت فيه ١٠٠٪ ، وخط الكرخ الجنوب الغربي بكلفة ١٥٠ مليار دينار ، وكذلك بدأ العمل في محطة(ابو الجير) وكذلك المجسرات التي شهد اعمالها بعض التلكؤ لاسباب عديدة منها عدم حصولنا على موافقة قيادة عمليات بغداد بسبب الوضع الامني لكن مع مرور الوقت تم حل تلك المسائل العالقة وحصلنا على ترخيص بها في تقاطع الزهور بالاعظمية وتقاطع الاسواق المركزية بالشعب وتقاطع الخلفاء في منطقة المنصور.

وقد تواجهنا احيانا بعض العوائق الامنية التي تتسبب في توقف العمل بالكامل كتقاطع الاذاعة والتلفزيون في منطقة الصالحية بسبب التفجيرات الاخيرة الذي اوقف العمل بالمجسرات هناك، وبشأن مشاريع البيئة فاستطيع القول بأن لدينا اربعة مشاريع وتلك سابقة تحدث لأول مرة في العراق هي وجود ادارة متكاملة للنفايات الى جانب كسارة للنفايات وتعمل بنسبة ١٠٠٪ وكابسات للانقاض والسكراب ايضا بدأت تعمل بنسبة كاملة ولدينا اضافة الى ذلك تسع محطات تحويلية خمس منها في جانب الرصافة واربع في جانب الكرخ نسبة الانجاز فيها ٦٥٪ لكن نسبة وصول معدات تشغيلها من المانيا هي ١٠٠٪ وموجودة حاليا في مخازن الزوراء وايضاً معامل فرز النفايات في جانبي الكرخ والرصافة التي كلفتها مئة وخمسة مليارات فأن نسبة الانجاز في جانب الكرخ ثلاثون بالمئة كأعمال انشائية اما الرصافة فنسبة الانجاز وصلت الى ١٥٪ ولكن معدات معامل الفرز من شركة نمساوية قد وصلت لمعاملنا بالكامل اذاً وجود المعدات مع النسبة فأن الانجاز وصل الى ٨٠٪ .

والموضوع الاهم في تلك المشاريع هو توقيع عقد متخصص مع شركة مارك الامريكية بكلفة ٧٣ مليار دينار لاستيراد مختلف المواد والاليات التي تخص عمل امانة بغداد كالزراعة والنظافة والمجاري بحيث وصلت الى مخازننا وبنسبة ١٠٠٪ .

وجرى اتفاق مع المرور بشأن تخصيص الارقام والعلامات الدالة وتم وضع خطة معينة لتوزيعها على دوائر البلدية وبواقع اكثر من ٤٠٠ آلية ، وفي ما يخص رافعات الحاويات فقد كان لدينا عجز في بغداد لعدم وجود رافعات ترفعها فعقدنا شراء ٧٣ رافعة وصلتنا منها ٢٠ رافعة من ايطاليا ومطابقة للمواصفات وكذلك هنالك كانسات الشوارع بعدد عشرين كانسة التي ستسهم بتقليل العمالة لاسيما في الطرق الرئيسة والسريعة وسوف توزع على الشوارع ولدينا غاسلات الشوارع ومكائن تورو لقص الثيل ولمساحات كبيرة كالزوراء وابو نؤاس لذلك يمكنني القول بأن هذه السنة سيتم تغطية عجز كل الآليات المتخصصة بأمانة بغداد والشي المهم والابرز الذي كان ضمن سنة الفين وتسعة هو ابرام عقد لاستيراد معملين للأكساء هي وصلت ونُصبت في المقهى الصناعي لمنطقة الكمالية والآن بدأنا نكسي أول شارع بزنة ٤٠٠ طن في الساعة والطن الواحد يكسي في عشر ساعات ثمانية عشر شارعاً وهو بذلك سيحل مشاكل عدة تتعلق بالإكساء ولا يفوتني ان اذكر مسألة المتنزهات ففي هذه السنة تم بناء وتهيئة اكبر متنزه في منطقة العبيدي وبمواصفات عالية جداً حيث يضم قاعات ترفيهية كثيرة والموقع كان بالاساس عبارة عن بركة لمياه

آسنة علماً اننا افتتحنا بالعيد الفائت متنزه العبيدي الاول وهذا الثاني ولدينا اضافة لهذين المتنزهين مبزل الصقلاوية لمجاري مناطق الشعلة والغزالية والرحمانية لأنها عادة ما تسيح وهذا المبزل متضمن محطات عدة وسيكون كالنهر الثالث في ابو غريب وطوله اربعة كيلو مترات ومساحته تفوق مساحة الزوراء وانجزنا فيه المرحلة الاولى وحولت الى مقاطع ترفيهية كالنافورات والعاب الاطفال والالعاب الرياضة اي مدينة متكاملة وبه فعاليات عديدة فنحن اعطينا مساحة لوزارة النقل لاستثمارها مرآب وملاعب كرة قدم وايضا في الخطة انشاء مركز للأطفاء مقابل جامع الحمزة بعد تنسيقنا مع وزارة الداخلية والعمل الآن جار ووصل لمراحل متقدمة كذلك تنسيق مع الجامعة التكنولوجية لإنشاء مول بأربعة طوابق ليكون مركزا يغذي مناطق الغزالية والجوادين والشعلة والرحمانية اي انه سيكون بمثابة مساحة ترفيهية وخدمية متنوعة كفيلة بحل معاناة الناس من البعوض فالعمران فيها يعود تأريخه لعام ١٩٦٠ والملاحظ اليوم هي الزراعة وذلك لأننا قرابة السنتين نعمل في البنى التحتية لكي تكون لنا قدرة في ردم هذا المبزل وتحويله واود الإشارة هنا الى ان المشاريع المعمول بها حالياً قد لايعتبرها المواطن موجودة وظاهرة لناظره ولكنني كتنفيذي استطيع القول بأن وصول الاموال والشركات والمعدات ووصول معامل الركائز والكونكريت وتهيئة الموقع هذا كله يعتبر بالنسبة لي انجازاً علما ان العمل به جار منذ ثمانية اشهر والنظام السابق حاول كثيراً اتمام هذا المشروع لكنه فشل لأنه مشروع كبير ويحتاج الى مليارات ضخمة حيث انني جلبت له تخصيصاً خاصاً خارج ميزانية الامانة اضافة الى تلك المشاريع نحن الآن دخلنا بخطة انا اعتبرها نموذجية لتطوير الاماكن الاساسية مثل مدينة الكاظمية فقد حددنا بشأنها مسابقة معمارية للفائزين الثلاثة وايضا خصصنا سبعة ملايين دولار مع مجموعة مستشارين لاعداد تصاميم عالمية لشارع الرشيد حيث تم مناقشة التصاميم شبه النهائية بحضور متخصصين من الهيئة العامة للآثار ورؤساء الجامعات العراقية والمخططين وصادقنا عليها والآن بدأنا الخطوة الثانية ونامل ان يكون ارقى موقع تراثي بالمنطقة علما اننا لدينا اربعة الآف مرفق تراثي من منطقة ابو نؤاس الى المستنصرية.

■ ما مقدار الموازنة الاستثمارية المقترحة للعام المقبل ٢٠١٠ وما طبيعة المشاريع المزمع تنفيذها؟

– الموازنة المخصصة للعام المقبل هي ٧٥٠ مليار دينار واغلب مشاريعنا للعام المقبل ستكون على السطح عكس مشاريعنا للأعوام السابقة مثلا منطقة زيونة او الاعظيمة او البتاويين او مدينة الصدرحين تأتي لشبكة المياه تجدها متهرئة شبكة المجاري متهرئة فليس بالامكان انني اقوم بأكساء هذه المنطقة من دون معالجة الاساسات في السابق جددنا الماء والمجاري ببغداد تقريبا بنسبة ستين بالمئة اما الخطة الآن تتجه بتجديد شبكات الطرق فلو ذهبت الى البتاويين تجدين الطرق تغطيها الحفريات والتي اقدر نسبة الصرف المالي عليها اثني عشر ملياراً لشبكات المجاري الآن سيتم اكساؤها بشبكة طرق فمثلاً القطاعات في مدينة الصدر او زيونة المناطق التي اكملنا خدمتها والتي ستحسن سمعتنا بأظهار بوادر الخدمات الرئيسة وفاعليتها على ارض الواقع وكما حصل في الزعفرانية المتضمنة ٢١ محلة غير مخدومة نهائياً تم اكساء ثمانية عشر منها بكافة الخدمات وهذه السنة ادخلنا خمس محلات اكساء لو تشاهدونها لوجدتموها تضاهي قريناتها بالكرادة او زيونة اذاً سيكون عملنا المقبل اكثر اكساء وفاعلية كأكمال شارع مطار بغداد، انشاء مجسرين ونفق فضلا عن تطوير الشوارع واكساء اكبر عدد من الشوارع والمحال وكذلك موضوع الحزام الاخضر الذي سنبدأ به لخطة الفين وعشرة والاستمرار في خدمة المناطق غير المخدومة وتجديد شبكات الماء والصرف الصحي للمناطق التي لم يتم فيها التجديد لهذه السنة..

■ هل هنالك من معوقات تعتري عمل دوائر الامانة ؟ ما طبيعتها وما الجهات التي تقف وراءها؟

–لا يمكن وصفها بالمعوقات ولكن يمكن القول بأن اغلب مشاريعنا التي تحدثت عنها هي قيد الانجاز فنحن حين نتكلم عن البيئة ومشاريع الصرف الصحي والمجاري كنا نتكلم في السابق بلغة سوف نعمل في الخطة الفلانية وننفذ هذا المشروع الآن لا فهي دخلت مرحلة التنفيذ منها اكتمل ومنها لم يكتمل ففي السنة القادمة الغالب منها سيكتمل وهي هنا ستحل للمواطن مشاكل بأكملها، فمثلاً مشاكل الماء حينما تحل سيصبح عندنا فائضاً بالميزانية وليس عجزاً فمشكلة الصرف الصحي مثلاً لو ان كمية كبيرة من الامطار هطلت وتجمعت في مكان معين فأن الخطوط الرئيسة لن تتحمل وحسب الستراتيجية الجديدة ستحل هنا المشكلة وكذا الحال بالنسبة للنفايات ستحل المشكلة، بل وتحويلها الى اموال .

■ شهدت الايام القليلة الماضية وتحديدا خلال ايام الامطار خدمات ليس بالمستوى المطلوب، ما السبب وراء ذلك، وهل هنالك من استعدادات حقيقية لفصل الشتاء؟

هذا صحيح فنحن نعاني من مشكلة قدرة استيعاب الخطوط الناقلة لانها بصراحة منفذة حينما كان سكان بغداد ثلاثة ملايين نسمة اي يعود تأسيسها لحقبة الستينيات من القرن الماضي لذا نحن لغرض تحويط تلك المشكلة انشأنا في جانبي الكرخ والرصافة خطوطاً ناقلة كلفتها ٦٠٠ مليار دينار وليس فيها للآن خط واحد مكتمل وانما جميعها قيد التنفيذ ولحين اكمال تلك الخطوط ومعالجة مشاكل الصرف الصحي التي دمرها الارهابيون اكثر من مرة واكمال تجديد الشبكات لذا نحن نقول دائما نحن بحاجة الى ثلاث سنوات كي يمكننا ان نقول بأن بغداد تمتلك شبكة ماء قادرة على استيعاب شيء معقول من الماء فليس هنالك دولة بالعالم تتعرض الى موجة قوية من الامطارلاتعاني من تلك المشكلة ولكن حتما هنا ستنتهي مشكلة المجاري بقدرة استيعابية اكبر من الحالية بكثير اما دورنا الحالي وللفترة المقبلة فقد تم تركيزه على تأهيل المحطات التي تزيد عن ٣٠٠ محطة وجميعها تحتاج الى وقود وادامة ومعدات وكهرباء وحاليا تعمل لكن المشكلة بأن الخطوط الرئيسة لا تحتمل فعلى سبيل المثال محطة الحبيبية التي فيها اثنتا عشرة محطة حينما تهطل الامطار لانستطيع سوى تشغيل ست محطات لأن الخط لايحتمل واذا ضغطنا عليها يمكن ان نشغل ثماني فقط واذا تجاوزنا ذلك سيقوم الخط الرئيس هنا بأغراق مناطق كالبلديات وغيرها اذاً لا تحل مشكلة المجاري الا حين يكتمل انجاز الخطوط وفي ما يخص مشكلة المياه فاعتقد بأن السنة القادمة سيتم حلها.

■ ماذا بشأن مترو بغداد الذي سبق وأن أعلنتم عنه؟

– يبقى الموضوع المتوقع البدء بتنفيذه للعام المقبل هو مشروع مترو بغداد الذي تأخر العمل به للاسف وذلك لوصول الشركات العالمية المنفذة مع التصاميم لكن التلكؤ حصل بسبب ان اللجنة الاستشارية قدمت شركات استشارية ضعيفة والآن نحن بصدد الوصول الى اتفاق بشأن حل ذلك المعوق ولكن كشركات تنفيذية فهي جاهزة وفي ما يخص تخصيص هذا المشروع فهو بميزانية خاصة من اللجنة الاقتصادية لمجلس الوزراء.

■ ماذا عن مشروع معسكر الرشيد الاسكاني وكذلك مشروع عشرة في عشرة لمدينة الصدر ؟

– يمكن اعتباره المشروع والموضوع الاهم الذي نعمل به منذ سنتين والآن قمنا بأحالته الى شركة اماراتية كلفته بقيمة ٢٠ مليار دولار اي مايعادل موازنة امانة بغداد لثلاثين عاماً والمتضمن مدينة كاملة تُسكن نصف مليون مواطن ولدينا اليوم قضية المتجاوزين بشكل عشوائي وحتما المنظر فيه تشويه لشكل المدينة هؤلاء كذلك أدخلناهم ضمن خطتنا كجانب انساني واخلاقي اضافة الى العشرات من المشاريع الآخرى وفي ما يخص مشروع عشرة في عشرة فهذا المشروع اعتبره كل الاختصاصيين من المشاريع الخيالية بمضمونها وفائدتها الخدمية للمواطن العراقي ويمكن القول بأن كل القرارات والموافقات المتعلقة به سواء في البرلمان او اللجنة الاقتصادية او رئاستي مجلس الوزراء والجمهورية هي مكتملة فقد وقعنا عقداً مع شركة بريطانيا لأعداد تصاميم تفصيلية لبناء ١٥٠ الف وحدة سكنية تحل ازمة مناطق حي طارق والحميدية وتقليل الكثافة السكانية في مدينة الصدر يستمر به البناء لمدة عشر سنوات وبكلفة مليار دولار لكل سنة .

■ ماذا عن الفساد الاداري والمالي الموجود في دوائر الامانة وما السبل لمواجهته؟

لا يمكن تسميته بالفساد المالي او الاداري وانما حصل لدينا في الآونة الاخيرة عملية اختلاس لمبالغ مالية من خلال تزوير صكوك بالتواطؤ مع مصرف حكومي حيث تم صرف تلك الصكوك واختلاس مبالغها، النقطة الاهم في ذلك كله التي اود ان ابينها للجميع ان العملية تلك تم اكتشافها من قبل امانة بغداد اي لم تكن هنالك جهة خارجية كشفت قبل الامانة ذلك الموضوع ولدينا وثائق تُثبت ذلك والموضوع الآخر بأن امانة بغداد كانت لديها اجراءاتها خلال دقائق وساعات سريعة جداً بالقبض على المتهمين ومن تُشير اصابع الاتهام نحوهم او المسؤولية الادارية.. البعض صرح في اكثر من وسيلة اعلام بأن المبالغ المختلسة قيمتها ثمانية وعشرين ملياراً وآخر قال ستين ملياراً والبعض ربطها بأموال المشاريع التي نحن اساسا نودعها بمصرف الاحرار كنا نتخوف ان يكون المبلغ اربعة عشر ملياراً لكن لهذا اليوم المستندات التدقيقية اظهرت بأنه لم يتجاوز اثني عشر ملياراً ونحن قد وضعنا اليد على السراق واموالهم المنقولة وغير المنقولة وستتم اعادة الجزء الكبير من المبلغ والاهم من ذلك هو ليس استرجاع المبلغ فقط وانما كشف الجريمة وان ينال السراق جزاءهم العادل كي يكونوا عبرة للآخرين اما موضوع المزايدات والمهاترات الاعلامية فنحن نترفع عن الرد عليها لانها جهات مسيسة وحاليا التحقيق جار وضمن التحقيق الذي شكلناه وايضاً دولة رئيس الوزراء شكل فريقاً تحقيقياً وصادق على توصيات الفريق التي اثبتت بأن امانة بغداد بجهودها هي التي اكتشفت الجريمة نتيجة لأجراءات سريعة وفاعلة والتي ادت الى كشف الجناة وتلك الحقيقة التي لم نرد ان نصرح بها قبل اللحظة وذلك للسيطرة على كل خيوط الجريمة ولكن اليوم نحن نعلنها للجميع وانا شخصياً التقيت بكل مدراء ورؤساء اقسام امانة بغداد وطلبت منهم ان يعتبروا تلك القضية هي بمثابة اعادة للتمحيص والتدقيق والمراقبة الادارية بجهد اكبر.

الاقتصادي | العدد (1676) السنة السابعة - الثلاثاء (15) كانون الاول 2009

انتشار ظاهرة اللحوم المستوردة التي تحمل ماركات د

■ بغداد / سعاد الراشد

انتشرت مؤخرا في الاسواق المحلية كميات كبيرة من اللحوم التي تحمل ماركات ذات سمات دينية ، ماجعل اقبال الناس عليها كبيرا ، وهي كذلك تمتاز برخص أثمانها في وقت ارتفعت اسعار اللحوم المذبوحة محليا لدى القصابين التي تؤثر حتما على مستوى دخل العائلة العراقية ولاسيما التي تعيش بمستوى او دون مستوى الفقر

(المدى الاقتصادي) سلطت الضوء على حيثيات هذه الظاهرة وناقشت اسبابها وتداعياتها وفوائدها مع جملة من المستوردين وباعة المفرد واوساط اجتماعية واخرى اكاديمية متخصصة.

اطمئنان نسبي

المواطنة زينب الموسوي مدير معهد اعداد المعلمات الرصافة الاولى خاضت في هذا الحديث قائلة:

- لا يخفى على احد ان ارتفاع مدخولات الموظف الذي يشكل شريحة واسعة من المواطنين زامنها ارتفاع ملحوظ في مستوى الخدمات الاخرى التي في صميم احتياجات المواطن وخاصة اشتراك الكهرباء وخطوط النقل لاطفالي حيث ان اغلبهم طلاب في المدارس والجامعات اما الايجار فهو موضوع مستقل في زيادته فهو يكاد يلتهم نصف الراتب هذا الارتفاع في مستوى الخدمات انعكس سلبا على واقع المائدة العراقية لذا اخذت بعض انواع هذه اللحوم المستوردة تاخذ طريقها الى المائدة لتتصدر في اكثر الماكولات العراقية ومع عدم اقتناعي باستخدامها الا ان الاسرة قد تعودت عليها وخاصة اللحوم التي تحمل ماركات تجارية دينية حيث بدأنا نشعر بالاطمانان النسبي .

الاهتمام بالجانب الاعلامي

رعد صبري اكد ان لابد ان يؤدي الاعلام الديني والصحي والتثقيفي دوراً ريادياً في عمل حملات من التوعية الصحية والدينية بخصوص هذه المنتجات وغيرها وليس اللحوم فقط فبعض السلع والمنتجات توازي الارهاب في خطورتها ولها نتائج وخيمة على صحة المواطنين في اقل التقادير على المستوى البعيد وان تكون هناك برامج وتوعيات على شكل ملصقات دورية تذكر الناس بما هو اجود واحسن بالتعاون مع وزارتي الصحة والزراعة فبعض الناس تشتري على غير هدى واهم ما يفكرون به الربح في هذا المجال وان تكون هناك افلام وثائقية مصورة ولا يكتفون بالعلامة التجارية ذبح على الطريقة الاسلامية وقد يكون قد ذبح على الطريقة الهندوسية او السيخية كما رأيناها وتناولتها بعض الافلام في الموبيلات!

تسهلك كمية من الوقود في الطبخ

صبيحة عبد جاسم طالبة ماجستير ترفض وبشكل قطعي ان يدخل هذا النوع من اللحوم الى مطبخها قائلة:

- بصراحة انا قمت بشراء هذه اللحوم واستخدامها مرة واحدة والتي يقال عنها اللحم المستورد والمذبوح على الطريقة الاسلامية ولكن كدت افقد احد اطفالي حين شعر برغبة للتقيؤ وشعور بالغثيان رافقه الم في اسفل البطن اضافة الى كل ذلك انها ليست باقتصادية لانها تاخذ وقتاً طويلاً في الطبخ واستهلاكها كمية كبيرة في الوقود بعكس المنتج المحلي الذي يتمتع برائحة طيبة وسرعة في النضج، اما المستورد فهو معروف عنه برائحته غير المحببة وهذا يرجع الى انه عند ذبحه يبقى الدم ولا يخرج منه بطريقة نهائية و هذا ما يقف وراء طعمه غير المحبب.

أما الحاجة ام محمود ربة بيت قالت: الكل يعرف ما لطعم اللحوم العراقية من مذاق طيب وطعم شهي ونكهة لاتضاهيها حتى لحوم الدول المجاورة ولكن يبقى مستوى دخل الانسان هو الذي يتحكم بما تجوده المائدة العراقية لذا نلجأ الى اللحوم المستوردة لوفرتها ورخص اسعارها ولا اتقيد بنوعية معينة او منشئها او طريقة ذبحها.

الذبيحة المذبوحة شرعاً تكون أقل عرضة للجراثيم

ابو هدى موظف في قطاع البريد اكد على اهمية الناحية الشرعية في طريقة ذبح الحيوانات لانها ضرورية قائلا:

-انا اعتبر نفسي من ذوي الدخل المتوسط ومع كثرة متطلبات الحياة الان ان قضية الشرعية في الذبح اعتبرها في صميم اهتماماتي، لذا نحن في البيت نلجأ الى الذبح امامنا ولكن نشتري بكميات قليلة جدا لارتفاع ثمنها ولكن حرصاً منا على شرعيتها التي هي من اولى الاهتمامات وهي قبل الناحية الصحية، لان التقارير والتجارب اثبتت ان الذبيحة التي يذكر اسم الله عليها وهي مذبوحة بطريقة صحيحة تكون اقل تعرضاً للبكتريا والجراثيم .

تلاشي الثروة الحيوانية

القصاب ابو زهراء في شارع فلسطين يرى ان الثروة الحيوانية مهدده بالانقراض والتلاشي وتقف وراءها اسباب عدة منها تهريب المواشي الى دول الجوار تحديدا اضافة الى المجازر العشوائية التي باتت منظراً مألوفاً في كل جزرة وسطية وفي كل شارع حيث يتم ذبح الاعمار الصغيرة ومن دون فحص طبي وهذا ممنوع قانونا واذا ما تم توقف استيراد اللحوم اعتقد ان يصل كيلو اللحم الى ٢٥٠٠٠ دينار عراقي.

تفعيل دور التقييس والسيطرة النوعية

حسين العلاق قال : الحقيقة ان موضوع استيراد اللحوم وتداولها في السوق العراقي هي تقع في اطار اغلب المنتوجات الاستهلاكية التي دخلت البلد بصورة عشوائية واثرت تاثيرا مباشرا على اقتصاد البلد وهنا يبرز دور للتقييس والسيطرة النوعية هذا الجهاز الحيوي والمهم الذي يحمل جهاز حماية اول للمستهلك العراقي لذا لابد ان يفعل دوره الحيوي فهو في حقيقة الامر الحكم الفاصل الذي يبت بجودة تلك اللحوم ورداءتها نحن مع الدولة ودورها باستيراد جميع المواد الاستهلاكية باسعار متدنية مع الحفظ على النوعية

اللجوء الى التاجر الهندي المسلم

تاجر الجملة عبد الله الربيعي في علوة جميلة تطرق الى موضوع شرعية تلك اللحوم ومدى صلاحيتها قائلا: في واقع الامر ليس هناك اشكال شرعي في قضية ذبح الحيوانات في تلك الدول وخاصة الهند فالكثير من التجار وانا منهم قد ذهبنا الى المجازر في تلك الدول وشاهدنا بأم أعيننا عملية الذبح السليمة وكما تعرفون ان الهند فيها الكثير من الديانات كالهندوس والسيخ وغيرها من الديانات ولكن نحن كتجار وحرصا منا نذهب الى التاجر المسلم الهندي وهذا مايفعله اغلب تجار الجملة في حين البعض يستعين باقراص لمشاهدة عملية الذبح او يكتفي لمشاهدة الملصقات التي تعرض عملية الذبح وهذا يعتمد بالدرجة الاولى على شدة حرص التاجر على هذا الجانب اضافة الى الجوانب الاخرى كالصلاحية والقيمة الغذائية

كثرة ارباحها

علاء الموسوي صاحب مكتب الحسني لتجارة اللحوم الجملة تحدث عن تحول بعض الشركات الى تجارة اللحوم بعد ان كانت تتاجر في مجالات اخرى قائلا:

- بعد عام ٢٠٠٣ وانفتاح الحدود وانعدام الضرائب والكثير من المتغيرات في البلد ساهم في تحول الكثير من الشركات في مسارها التجاري استيرادها فالبعض كانوا تجار مواد غذائية تحول الى تجارة اللحوم لكثرة ارباحها، وخاصة في بعض المواسم التي تمنع الهند فيه الذبح حفاظا على تكاثرها كما هو معمول عندنا في الشهر الرابع عندما يمنع صيد الاسماك في هذا الموسم، هذه الحالة يستغلها التاجر لرفع اسعار اللحوم المستوردة حيث تزداد الارباح الى الاضعاف ولا يخفى على احد ان هذه اللحوم اصبح مجال استيرادها اوسع حيث وصل الامر الى دول الخليج المعروفة بالرفاهية الاقتصادية حيث اخذت تتصدر المراتب الاولى في الاستيراد وهذا يدل على جودتها من جميع النواحي.

رؤس أموال طائلة

في حين لم يوافقه في الرأي تاجر الجملة عبد الحسين العنبكي في باب المعظم بشأن كثرة عدد الشركات المتخصصة في استيراد اللحوم مبررا ذلك ان هكذا نوعاً من الاستيراد يحتاج الى رؤوس أموال طائلة حين قال: اكاد اجزم ان الذي عنده مليون دولار لا تسد عنده في تجارة اللحوم المستوردة حيث ان كل حاوية يقترب ثمنها الى خمسين الف دولار، خمس حاويات ٢٥٠ الف دولار الاجمالي اضافة الى مبالغ الشحن كل هذا يستغرق وقتاً ما يقارب ستة اشهر فتصبح اغلبها اموال مجمدة خصوصا ونحن نعلم ان سوق البيع في العراق يعتمد على نظام الاجل خصوصا تجارة الجملة ما يضطر ان يكون لدى التاجر رؤوس اموال كبيرة ليتم التداول والاستيراد.

العلامة الدينية ترويج تجاري

ابو حيدر تاجرجملة في باب المعظم قال : في واقع الامر هناك اتفاق مسبق بين التاجر العراقي والشركات في ذلك البلد والتاجر العراقي هو الذي يعطيهم المواصفا ت التي يود استيرادها من حيث كونها رخيصة وصحية وذات قيمةغذائية ولكن في الاغلب يؤكدون على الربحية اثناء التفاوض مع الشركات في الاسعار وبخصوص العلامات التجارية الدينية هي أكثر الاعداد رواجاً في البلد ويرجع الى سيطرة بعض رجالات الدين على الاقتصاد وهي شركات لا تعود منافعها للصالح العام وانما ترو يج تجاري بعيد عن الشرعية حيث اصبح كل ما يراد ن يروج له يوضع في اطار الدين.

وكان لبائع المفرد ابو محمد رايه الذي قال في ما يتعلق بخصوص العلامة التجارية وسرعة تزويرها حيث قال من خلال عملي في الاسواق رأيت ان هناك اقبالاً كبيراً على تلك اللحوم المستوردة من حيث الرخص حيث يبلغ سعر كيلو الكفل ٦٠٠٠ ونصف، اما كيلو اللحم العراقي ١٨٠٠٠ الف دينار في حين السمك الاماراتي ٤٠٠الف ونصف الكيلو اما في ما يتعلق بالعلامة التجارية فانا لا اعتقد ان بها تزويراً وخاصة التي تحمل العلامة التجارية الدينية كالكفيل والوكيل والمراعي فالكفيل هناك هيئة الاستثمار في الروضه العباسية ارسلت مندوباً دينياً يشرف على عملية الذبح في الدولة المصدرة ومعهم ما يقارب ٤٠ قصاباً هم من يقومون بعملية الذبح وهي ايضا تعود بارباح فهي حلال مئة بالمئة لان هناك هيئة دينية هي تتحمل وزر الذبح اذا كان غير شرعي .

اما البائع طارق في اسواق المحبة في باب المعظم فقال: الحقيقة ان بيع هذه اللحوم المستوردة يمكن ان نقسمه من حيث المناطق فقد لاحظنا ان المناطق الفقيرة كالفضل وباب المعظم وشيخ عمر وغيرها من تتسم بالحالة الاقتصادية غير الجيدة تلجأ الى شراء هذا النوع من اللحوم اما في مناطق الجنوب فعلى الاغلب والاعم كما اعرف انهم يلجأون الى اللحوم التي تحمل العلامات الدينية التجارية كالكفيل فهم اكثر الناس اقبالاً عليه ولكن في النتيجة انا ارى كبائع مفرد ان التجربة هي من تحدد الاقبال على نوع دون اخر وهذا ما يحدث في اغلب

ينية.. الأسباب والتداعيات

الاحيان .

سفيان يرى ان لا دور للعلامة التجارية الدينية بهذا الموضوع حين قال :

– كما تعلمون ان عملية التسويق عن طريق الاعلان هي عالم واسع ومتطور وهي كيان متخصص له امكانيته في دول العالم وما هذه العلامات التجارية ذات الطابع الديني الا دليل على القضية استخدمت بذكاء من اجل اقناع الناس والدخول اليهم من هذا الباب واذكر اني قد قمت بشراء كمية كبيرة من الدجاج معبئة بأكياس عراقية ولكن قد بيعت لي باسعار رخيصة وعند السؤال عن سبب رخص اسعارها قيل لي انه دجاج فرنسي قد غلف بأكياس عراقية وماركة عراقية لكي يتم بيعه، هذه حادثة من ضمن حوادث كثيرة وعن الفرق بين اللحم المحلي واللحم المستورد ذكر انه ان اللحوم في العراق تفرق من محافظة الى اخرى مشيرا الى لحم الكوت يكون مذاق طعمه جيدا وطيباً لانه يعتمد في اكله على اعشاب طبيعية طازجة في حين لحم الشمال يتسم بالقوة في عضلاته بسبب انه يعيش في منطقة جبيلة وعرة وكذلك الاغنام التي تاكل اكياساً نرى ان طعمها فيه مذاق بلاستك فما بالك من دولة الى اخرى اكيد هناك فرق في الطعم والمذاق والقضية راجعة الى الذوق والتذوق.

ولا نغفل عن الجانب العلمي الاكاديمي في التحقيق حيث عزز باراء مجموعة من ذوي الاختصاص في الاقتصاد.

خطط اقتصادية

الدكتور بشير غني عطرة مسؤول قسم الدراسات العليا في كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد قال :

–هنالك اسباب كثيرة تقف وراء اقبال الناس على هكذا نوع من اللحوم وهي باتت معروفة لدى المواطن البسيط لكن نحن كأكاديمين لابد ان نركز على جانب المعالجة وهذا هو باعتقادي هو الاهم بالنسبة لهذا الموضوع الذي على تماس مع حياة الناس وبأعتقادي ان احد الحلول هو دعم القطاع الزراعي من خلال وضع الخطط الاقتصادية الخمسية والعشرية التي تتناسب مع واقع الثروة الحيوانية في البلد بحيث تكون وزارة الزراعة على دراية تامة بواقع احتياجات البلد لذلك المنتج عن طريق معرفة عدد النفوس المستهلكة لتلك المادة وحسب الفئة العمرية من خلال هذا التشخيص ، ونعلم ما احتياجات البلد ويكون هذا قبل منع الاستيراد، لان المنع المفاجئ ينذر بكارثة غذائية على الناس لانه سوف يوازيه رفع سعر المنتج المحلي من اللحوم وهناك جانب اخر لابد من التاكيد عليه وهو ان يكون الاصلاح في الثروة الحيوانية وان تبدأ الدولة من خلال القضاء على الفساد الاداري المستشري في بعض مؤسساتها واعطيكم مثالاً على ذلك كما هو معروف ان هناك قروضاً تمنح لمربي الحيوان واصحاب الحقول وعند منح القرض تخرج لجان للكشف والمعاينة وعلى ضوء توفر الشروط يعطى القرض ولكن مرة اخرى يمنح القرض لشخص اخر ولنفس العجول بعد تاجيرها من مالكها فقط يتم تغيير المكان وممكن هذه الاموال تذهب في مجالات لا تخدم الثروة الحيوانية وقد نبهنا الى هذا النوع من الفساد وتمت المعالجة بقرض اذن العجل حتى لا يتم استخدامه مرة اخرى مضيفا ان في السابق كان خريج كلية الزراعة المتخصص في هذا القسم يعطى خمسة دونمات من اجل استخدامها واستثمارها في حقول العجول والدواجن حتى لا يكون حبيس البطالة كما هو موجود الان اضافة الى ذلك لابد من تفعيل الاسواق المركزية الحكومية وكذلك مصلحة المبيعات الحكومية التي تدخل الدولة في استيرادها وباسعار مدعومة ومن غير ربحية كذلك التاكيد على الجانب الرقابي من قبل الدولة والعمل بالتفيش المفاجئ وخاصة في منطقة باب الشرقي حيث باتت البصطيات مرتعا لهولاء الذين لا يفكرون سوى بالربحية.. اخيرا اقول لابد ان يدخل نكران الذات في هذا الموضوع حفاظا على المصلحة العامة.

أول ذوبان لها يتلفها

الدكتورة ازهار الحميري استاذ مساعد اختصاص ارشاد زراعي في مركز الجامعة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ذكرت ان ظاهرة استيراد اللحوم من دول عدة طغت وبشكل واسع على السوق العراقية المحلية ولكن الذي لا يعرفه اغلب المواطنين ان هذه اللحوم على الرغم ما يقال عن رخص اسعارها الا انها في غاية الخطورة على حياة المواطن والسبب الرئيس يعود الى انها تكون في حالة انجماد بدرجة تحت الصفر وكما هو معروف عن وضع الكهرباء غير طبيعي فهي في حالة تعرضها لذوبان سرعان ما تتلف اذا ما اعيد تجميدها مرة اخرى مؤكدة على اهم اسباب معالجة ورفع مستوى الثروة الحيوانية اعادة تفعيل مؤسساتها وان تكون الدولة هي المشرفة على عملية الاستيراد لانها سوف تكون الرقيب الاول لضمان جودة ما يستورد اضافة الى الاهتمام بالجانب البيطري للحيوانات من عجول واغنام كذلك يمكن ان تسهم الحكومة في تشجيع الفلاحين على زراعة دونمات من الاعلاف وباسعار مدعومة وتبيعها لمربي الحيوانات وباسعار مدعومة ايضا حتى نضمن تقليص عملية الاستيراد وبذلك نضمن توفير عملة صعبة للبلد، كذلك ان زراعة الاعلاف سوف تعود بالنفع على الارضي غير الصالحة للزراعة من خلال زيادة خصوبتها.

الادعاء بشرعية ذبحها محاولة لتبرير استيرادها

اما الباحث الدكتور يحيى غني النجار من قسم الاقتصاد في كلية الادارة والاقتصاد لجامعة بغداد قال :

ان زيادة عملية الاستيراد وبهذه الاسعار المخفضة نسبيا مقارنة مع اللحوم المحلية سوف تؤدي الى زيادة الطلب على هذه المنتجات اكثر من الزيادة على المنتج المحلي والسبب توفرها بكميات كبيرة وانخفاض الاسعار وبالمقابل ان شراء هذه اللحوم لا تشكل سوى نسبة من دخل الفرد اذا ما قورنت بالمنتج المحلي فيما لو تم شراؤه واذا ما رجعنا الى القانون الاقتصادي يقول زيادة الطلب على منتج وانخفاضه على منتج اخر يعني انخفاضاً من شانه ان يؤدي الى انخفاض الاسعار في المنتجات التي انخفض عليها الطلب ولكن في العراق نجد برغم انخفاض اسعار المنتج المحلي الا ان اسعاره في العراق مرتفعة والسبب يعود الى قلة حجم المعروض ولا تكمن في الاستيراد ولكن المعروض قليل فاذا وقفنا استيراد اللحوم سوف نمنع المواطن من استهلاكها نهائيا وتكون اسعارها خارج حدود امكانيته .

ويرى الدكتور النجار ان اللحوم المستورد هي لحوم مشكوك في صلاحيتها الغذائية والصحية وكل مايقال عن شرعية ذبحها ماهي الا محاولات لتبرير استيرادها .

وكانت لنا وقفة اخيرة مع الجانب الرسمي الممثل بوزارة الزراعة للوقوف على اهم المعوقات التي تقف حائلة امام تطوير قطاع الثروة الحيوانية الذي يعد قطاعا حيويا ومهماً للبلد حيث اوضح مدير التخطيط في مديرية الزراعة في بغداد صائب حسين حسان : ان العراق بلد مستورد وليس مصدراً وهذا ينطبق على واقع الثروة الحيوانية ومنتجها المحلي الذي لا يسد حاجة السوق المحلية والذي دخل له كمنافس اللحم المستورد و من مناشئ عدة مؤكدا ان هناك معالجات كثيرة منها تشكيل لجان في وزارة الزراعة لتحديد سقف الاعتماد على المستورد كذلك هناك مشروع القرى العصرية في وزارة الزراعة وهو مشروع يختص بالمهندس الزراعي والطبيب البيطري وخريجي معاهد الزراعة حيث منحتهم الدولة ٤٠ دونماً مع سكن وسلفة لادامة تلك المشاريع الزراعية وقد نفذت في عدد من المحافظات مهمتها احتضان المهندس الزراعي والطبيب البيطري كذلك هناك سلف زراعية تحت اسم المبادرة الزراعية للحكومة العراقية مؤكدا ان وزارة الزراعة جادة في ان تجعل من العراق في المستقبل بلداً مصدراً وليس بمستورد كما هو حاصل الان وان تقوم بتفعيل الجانب الزراعي وخاصة قطاع الثروة الحيوانية.

الثروة الحيوانية مهدده بالانقراض والتلاشي وتقف وراءها اسباب عدة منها تهريب المواشي الى دول الجوار تحديدا اضافة الى المجازر العشوائية التي باتت منظراً مألوفاً في كل جزرة وسطية وفي كل شارع حيث يتم ذبح الاعمار الصغيرة ومن دون فحص طبي وهذا ممنوع قانونا واذا ما تم توقف استيراد اللحوم اعتقد ان يصل كيلو اللحم الى ٢٥٠٠٠ دينار عراقي.

مشهد اقتصادي

الاقتصادي
الشهرستاني يعلن تباعا اسماء الشركات الفائزة بعقود التراخيص الثانية

الاقتصادي
مشهد عام لقاعة مزاد جولة التراخيص

الاقتصادي
ابار مكتشفة وغير مستغلة رست عليها العقود

الاقتصادي
حضور رسمي رفيع المستوى في الجولة الثانية

الاقتصادي | العدد (1676) السنة السابعة - الثلاثاء (15) كانون الاول 2009

سُبل دعم العملة الوطنية

■ كاظم موسى

شهد سعر صرف الدينار العراقي ازاء الدولار تدهوراً كبيراً في قيمته خلال فترة التسعينيات، بسبب استنزاف احتياطات البلد من العملات الاجنبية وتجميد ارصدة العراق في الخارج المودعة لدى مراسلي البنك المركزي والمصارف الحكومية العراقية لتغطية قيمة الاعتمادات وخطابات الضمان الخاصة باستيرادات البلد، ما ساهم في اضعاف السياسة النقدية وتحجيم دور البنك المركزي العراقي في السيطرة على سعر صرف الدينار العراقي، نظراً لطبيعة النظام المالي والمصرفي السائد سابقاً، وتأتي اهمية سعر الصرف من مدى مساهمته في تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازن الداخلي والخارجي، حيث يمثل التوازن الداخلي استقرار الاسعار المحلية مع تحقيق قدر من النمو الاقتصادي والاستخدام الكامل في حين ينعكس التوازن الخارجي على توازن ميزان المدفوعات الذي يتضح من خلال توافق ايرادات البلد وصادراته بمختلف انواعها فضلاً عن مدى تكييف المدفوعات الخارجية مع حجم التجارة الدولية وحركة رأس المال من والى البلد.

بالنظر للعلاقات الاقتصادية بين المتغيرات السابقة الذكر، فانه يمكن تحقيق التوازن بين المدفوعات والمقبوضات وتحقيق مستوى مقبول من الاستقرار الاقتصادي في اي بلد، وتشير الدراسات الاقتصادية الى ان سعر الصرف يهدف الى البحث عن الوسائل والاجراءات التي من شأنها تحقيق الاستقرار لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية المختلفة قدر الامكان، ذلك ان الاستقرار التام لسعر الصرف لمختلف العملات اتجاه بعضها البعض شيء مرغوب فيه الا ان تحقيقه مسألة صعبة المنال بسبب خضوع سعر الصرف للعديد من المحددات الخارجية والداخلية هذا اضافة الى ان سعر الصرف ذاته شأنه شأن اي سلعة اخرى يخضع ويتحدد بتفاعيل قوى العرض والطلب التي تخضع هي الاخرى لمجموعة من العوامل التي يستند بعضها الى متغيرات اقتصادية بحتة، كما يتعرض بعضها الآخر الى عوامل ذات طبيعة قصيرة الاجل مثل تطلعات المتعاملين في العملة الاجنبية الى تسوية او تعزيز مراكزهم المالية.

لقد شهد سعر الدينار العراقي تغييرات كبيرة خاصة في عهدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر، وذلك بسبب التحديات السياسية والاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد العراقي ، كما اخذ سعر الصرف الموازي للدينار العراقي يبتعد كثيراً عن سعر الصرف الرسمي، فضلا عن ظهور ترتيبات متعددة لسعر الصرف غير الرسمي، اضافة الى التعددية في اسعار الصرف التي نجمت نتيجة للظروف غير الايجابية التي شهدها الاقتصاد العراقي ،وما فرضه سوء الادارة للاقتصاد الوطني في عهد النظام السابق، اما بعد سقوط النظام، الصرف بدأ عملية اعادة تأهيل الاقتصاد العراقي التي تجلت بشكل واضح من خلال ما اتاحه القانون الجديد للبنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ من تحقيق الاستقلالية التامة للبنك في رسم وتنفيذ سياسته النقدية ولجوئه الى اعتماد الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية ومن ابرزها قيام البنك بتنظيم مزاد للدولار بهدف تحقيق ثبات وتحسين في سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الى جانب قيامه باصدار عملة عراقية جديدة بدلاً عن العملة القديمة التي اعطت للبنك المركزي امكانية للسيرة التامة لعملية الاصدار، والحد من عمليات التزوير للعملة التي كانت تمارس آثاراً سلبية على قيمة الدينار العراقي، وبذلك اصبحت هناك سياسة للبنك المركزي اكثر وضوحا تتمتع باستقلالية جيدة لاستقرار سعر صرف الدينار العراقي ومتابعة تحركاته وجعلها من ضمن حدود معينة من خلال مزادات العملة الاجنبية التي اعتمدت منذ عام ٢٠٠٣ وقد ساهم هذا المزاد في تحقيق الاهداف المطلوبة منه بنسبة جيدة، وهو احد الوسائل غير المباشرة التي اعتمدها البنك في رسم وتنفيذ سياسته النقدية الجديدة حيث انخفض سعر الصرف من(٢٠٠٠) دينار لكل دولار عام ٢٠٠٣ الى حدود(١٤٦٠) ديناراً لكل دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٠٤ اي بنسبة انخفاض بحدود ٢٧٪ وهو من الاجراءات المؤقتة التي يستخدمها البنك المركزي في السيطرة على قيمة الدينار العراقي.

وبهدف تعزيز مزاد العملة المقام في البنك المركزي العراقي نقترح ما يلي:

١. إقامة سوق موازية للدولار ما بين المصارف تقوم بموجبه المصارف التي تحتاج الى الدولار بشرائه من المصارف التي لديها فائض منه تم شراؤه من المزاد لغرض التخفيف من ضغط الطلب على الدولار من المزاد.

٢. حث المصارف على استخدام الدولار الذي تشتريه من المزاد لتمويل عمليات الاستيراد وتنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية.

٣. زيادة التنسيق بين البنك المركزي العراقي والسلطات الرقابية خاصة في المناطق الحدودية لمنع تهريب الدولار الى خارج العراق، حيث اصدر البنك المركزي تعليماته بالسماح باخراج(١٠٠٠٠٠) دولار مع المسافر العراقي دون مساءلة قانونية ومنع اخراج ما زاد على ذلك.

٤. الغاء العمل بقرار الاستيراد من دون تحويل خارجي، حيث أخّر هذا القرار الاقتصاد العراقي بشكل كبير عبر نحو عشرين عاماً خلت، اذ يعد هذا القرار غطاءً لعمليات تهريب وغسيل الاموال حيث تم بموجبه تهريب عشرات المليارات من الدولارات الى جانب فوضى عارمة اجتاحت القطاع التجاري وانعكست بشكل سلبي على قطاع الصناعة الوطنية الذي امس بحال ركود شبه تام جراء سياسة الاغراق السلعي التي ستقضي بشكل كامل على القطاع الصناعي في حال استمرارها.

٥. إعادة العمل بقاعدة التحويل الخارجي للمسافرين بموجب ضوابط جديدة تتناسب ومعطيات الحياة بشكل عام ومعطيات الاقتصاد بشكل خاص.

٦. صرف جزء من رواتب واجور منتسبي الدولة، بواقع ٢٥٪ بالعملات الاجنبية (الدولار او اليورو) وبذلك تضمن تدفق كم من العملات الاجنبية ستكون بمثابة ظهير قوي.

٧. للعملة الوطنية التي ستشهد تحسناً ملموساً في سعر صرفها مقابل العملات الاجنبية في حال ضخها النسبي في اسعار الصرف.

٨. دفع كم من مستحقات الخدمات والمقاولات بواسطة العملات الاجنبية (الدولار او اليورو) من جانب المؤسسات الحكومية.

يعد العمل وفق النقاط آنفة الذكر بمثابة عملية تحسين لاسعار صرف العملة الوطنية، الذي سيكون في خدمة النشاط الاقتصادي اليومي الذي يصب في تدوير عجلة الاقتصاد الوطني بما فيه خير الوطن والمواطن.

ايضاحات حول مقترح

تشريع موازنة للتصرف بالعملة الأجنبية من المورد النفطي

■ احمد ابريهي علي×

مراجعة مفهوم الاعتماد على النفط

النفط ثروة وطنية سيادية وتمثل عملية استخراج النفط للتصدير تسييلا لها اي تحويل جزء منها الى عملة اجنبية. وعندما تعرف التنمية بمقياس نمو الثروة الوطنية بمجموعها يواجه المجتمع ونخبته السياسية تحديا كبيرا، لان ذلك يعني وجوب تكوين ثروة مادية اضافية على سطح الارض تعادل في الاقل قيمة الجزء المسيل من الثروة النفطية. لكن المحاسبة الاقتصادية المعتمدة في العراق وكل البلدان النفطية لا تنسجم مع هذا المبدا وتنظر الى المورد المالي من النفط الخام وكأنه قيمة مضافة من عمليات استخراجه في حسابات الناتج المحلي، الا ان هذه الممارسة لا تلغي وجاهة النظر الى النفط بصفته ثروة بدليل قيمته وهو في باطن الارض.

الريع هو الجزء الاكبر من سعر النفط وقد يصل الى ٩٠ ٪ منه في العراق، اذ لا يشبّه النفط بقية منتجات قطاع التعدين والاستخراج. ولو اظهرت المحاسبة الاقتصادية النشاط النفطي على اساس مفهوم الثروة وتسييلها الى جانب الحسابات المتعارف عليها لأدى ذلك الى تعميق الوعي الاقتصادي.

بموجب مفهوم الثروة ينظر الى نفقات الاستكشاف والتكاليف الثابتة والمتغيرة للاستخراج والنقل والتصدير على انها تكاليف صفقة Transaction Cost، اي صفقة تحويل الثروة من شكل الى اخر. وبموجب ما تقدم فان تقليل الاعتماد على النفط لا يعني تحويل الارتكاز من قطاع انتاجي معين هو النفط الى قطاعات اخرى، بل مطالبة المجتمع بالاعتماد على الانتاج مقوما لحياته بديلا عن استهلاك الثروة، الذي يجري، في العادة عبر اقتسام الريع وفي سياق من النزاع المستتر او المكشوف، احيانا، بين مطلب العدالة التوزيعية ومقتضيات الإنفاق على اجهزة الدولة وطموحات اخرى.

من الواضح ان قدرتنا على استخراج النفط محدودة وتفيد التصريحات بعدم امكانية اتخاذ تدابير عاجلة لزيادتها ومع تراجع سعر النفط الى مستوياته الحالية اصبح المورد المالي من المصدر النفطي ضئيلا مقارنة بحجم الاعتماد عليه وهو ما يعبر عنه بعجز الموازنة.

الادارة المالية في البلدان النفطية ومنها العراق انتبهت من وقت مبكر الى خطورة تزايد الانفاق العام ممولا من المصدر النفطي، والدليل على ذلك اعتمدت بعض البلدان مقياس العجز غير النفطي وهو الفرق بين الانفاق الحكومي والايرادات غير النفطية، وفي العراق كان مؤشر عجز الموازنة الجارية متداولا منذ وقت مبكر، ويعني عجز الموازنة الجارية مقارنة النفقات غير الاستثمارية بالايرادات غير النفطية على امل تنمية الايرادات الضريبية وارباح الشركات العامة وما سواها حتى تكفي لتغطية النفقات الجارية كي تخصص الموارد النفطية للاستثمار.

لكن الفهم المالي للعجز سواء في العراق او البلدان النفطية الاخرى يفتقر، مع الاسف الشديد، الى الاساس الاقتصادي المنسجم مع طبيعة المورد النفطي.

ولايضاح ذلك ان المالية العامة لا تفرق بين موارد الصادرات بالعملة الاجنبية وايرادات الضرائب والرسوم بالعملة المحلية، وتتجاهل حقيقة مهمة وهي ان تحويل موارد النفط الى الدينار العراقي، الريال،الدرهم وغيرها هو تحويل حسابي ابتداءً ولا يتحول بالفعل الى عملة وطنية الا جزئيا وعبر عملية اخرى تتسم بقدر من الخفاء والتعقيد.

المورد النفطي الذي هو عملة اجنبية يستخدم لتمويل استيرادات الحكومة ومدفوعاتها الخارجية الاخرى بصورة مباشرة، وبصورة غير مباشرة لتمويل المدفوعات الخارجية للقطاع الخاص وهي عملية تقع خارج الموازنة، ان اية سياسة جادة لتقليل الاعتماد على النفط في الامد المتوسطة والبعيدة تحتاج التعامل مع هذه الحقيقة الاقتصادية.

ولما تقدم لا تكشف مؤشرات عجز الموازنة الجارية، التي كانت متداولة في العراق والعجز غير النفطي في بلدان اخرى، عن الحقائق بما يساعد على اضاءة الطريق لتقليل الاعتماد على النفط، ويتطلب الامر، تحضير موازنتين احداهما للانفاق الحكومي بالعملة الاجنبية وهو انفاق يتجه الى الخارج والاخرى بالعملة المحلية والذي يتجه الى الداخل. والموازنة الاولى في حالة فائض على الاغلب، والموازنة الثانية في حالة عجز دائم.

من الضروري استهداف الوصول الى وضع تكون معه تدفقات الموارد الخاصة الى العراق ' الاستثمار الاجنبي وعودة راس المال المهاجر والصادرات غير النفطية كافية لتمويل استيرادات القطاع الخاص ومدفوعاته الاخرى الى الخارج، فهذه تمثل المحطة الاولى لتقليل الاعتماد على النفط بالمعنى المالي Financial، كي تبقى فقط استيرادات الحكومة والتزاماتها الخارجية تعتمد على النفط.

ان التمييز بين الايرادات والنفقات الحكومية حسب العملات ضروري من الناحية العملية اضافة على اهميته لإيضاح الحقيقة الاقتصادية.

موارد العملة الاجنبية والتصرف بها

لا تكشف الموازنة المالية العامة للدولة، في صيغتها الحالية، عن كيفية التصرف بالمورد النفطي. بل هو رقم، بمليارات الدولارات، يضرب بسعر الصرف للوصول الى رقم اخر بترليونات الدنانير تضاف اليه الايرادات الداخلية من ضرائب وغيرها ويخصص المجموع على ابواب الإنفاق المختلفة، حتى ان الحكومة لا تعامل مستورداتها ومدفوعات التزاماتها الخارجية بصفتها جزءا من مجموع العملة الاجنبية للمورد النفطي، بل هي من جملة ترليونات الدنانير الحسابية اذ تترجم مرة اخرى الى الدولار ثم الى عملة التعاقد وتدفع من حسابات الحكومة في الخارج.

وقد يرى البعض ان هذا الطراز من الادارة المالية العامة كان يفي الغرض في الماضي، وبرغم التحفظ على هذه الاطروحة، فقد انقطع الماضي. ومن المفيد التذكير ان الاقتصاد العراقي قد تغير جذريا، وكذلك نظامه، عما كانا عليه في المرحلة التي انشات تقاليد الإدارة المالية العامة التي اصبحت المرجعية الفنية للعمل الى يومنا هذا.

و يمكن النظر الى نتائج تاميم النفط وتصحيح اسعاره مطلع السبعينيات بانها البداية التي اسست موضوعيا لطلب التغيير. وراكمت اقتصاديات الحرب وزمن الحصار الكثير من الحقائق التي تستدعي التخلي عن النظام القديم للادارة المالية. ومن تلك التغيرات، المعروفة على نطاق واسع، تجاوز حجم السكان الثلاثين مليون نسمة بعد ان كان ثلث هذا الحجم تقريبا ايام التاميم، اضافة على النسبة المرتفعة للتحضر اذ تخطت نسبة ساكني المدن السبعين بالمئة من مجموع السكان، ولا يخفى على احد ما يتطلبه ذلك من ابنية وانشآت وتكاليف تشغيل لانشطة الخدمات من امن وتعليم وصحة ومياه وصرف وادامة نظافة البيئة.

وبعد عام ٢٠٠٣ اصبح العراق فجاة امام نظام اقتصادي مغاير وحقائق جديدة في الانتاج والاستثمار والاستهلاك والتجارة والعلاقات المالية الدولية. فلقد توقف القطاع العام الانتاجي عن العمل في انتظار التصفية او الخصخصة، وتزايد الانفاق الحكومي الجاري مع استمرار ضآلة التمويل من المصادر الضريبية، وبرز دور جديد للقطاع الخاص في التجارة الخارجية والاستثمار عبر الحدود في انسجام مع الانفتاح المالي التام. ومع الاعتراف بالاهمية الحاسمة للمورد النفطي فقد تواطا الجميع على تكريس اساليب في المالية العامة، تخفي عن غير قصد، التصرف به ناهيك عن العناية بوظائفه الاقتصادية لاسيما خاصة التنموية منها. والا ما المصلحة العامة، او حتى التبريرالسياسي، في عدم تصريح الموازنة العامة ولو بمذكرة ايضاحية عن ذلك الجزء من العملة الاجنبية الذي سوف يباع للقطاع الخاص؟ فالحكومة تملك، نيابة عن الشعب مورد النفط، وباعت نصفه للقطاع الخاص الا يستحق هذا الامر جلسات رسمية يعقدها مجلس الوزراء ومثلها في مجلس النواب لمناقشة الآثار الاقتصادية المحتملة للتصرف بتلك العملة الاجنبية. وهذا المطلب من المستبعد تحقيقه من دون تهيئة الاطار المناسب لهذا النوع من الاداء للسلطات العليا، وان اعداد وتشريع موازنة عامة للتصرف بالعملة الاجنبية يقدم السياق الضروري فضلا عن مساعدته على تاسيس بيئة مناسبة لتناول قضايا اخرى في غاية الاهمية مثل تطوير القطاع النفطي والصادرات غير النفطية والاستثمار الاجنبي.

والقصد من اعداد موازنة للعملة الاجنبية، واصدارها في تشريع، هو لكي تتحمل الحكومة ومجلس النواب مسؤولية التصرف بتلك الموارد لخدمة الاقتصاد الوطني.

منذ استحداث الصندوق العراقي للتنمية (DFI) والى نهاية هذا العام يمكن تقدير دخل العملة الاجنبية من النفط الخام بنحو ٢٠٠ مليار دولار، لقد اقتصر استخدام الحكومة لهذه العملة الاجنبية على استيرادات وتاديات خارجية بنحو٥٠ مليار دولار، واحتياطيات رسمية، تستثمر في الخارج، بمبلغ مماثل ايضا" ٥٠ مليار دولار، واستخدم القطاع الخاص ١٠٠ مليار دولار لتغطية مستورداته واستثماراته في الخارج.

علاقة موازنة العملة الاجنبية بالإنفاق الخارجي والداخلي

ان تشريع موازنة للعملة الاجنبية سوف يضع، ولاول مرة، الهيئة المنتخبة والحكومة المنبثقة عنها امام مسؤولياتهم لضمان حسن التصرف بالمورد النفطي، اذ تبين هذه الموازنة كم هو المخصص من هذا المورد لاستيرادات الحكومة ومدفوعاتها الخارجية، وماذا تستورد للانتاج والاستثمار والاستهلاك وماذا تدفع للديون، السابقة والجديدة، وكم ينفق منتسبوها بالعملة الاجنبية؟ للايفادات بمختلف مهامها. بل وايضا تظهر ما يخصص من ذلك المورد للاحتياطيات الرسمية بالعملة الاجنبية. اليس من الضروري ان تقدر السلطة المالية الإضافة المتوقعة الى الاحتياطيات الرسمية التي تستثمر في الخارج بطبيعتها؟ الا تريد الحكومة ان تعرف ما الحد الادنى من الاحتياطيات الذي لا يمكن النزول دونه ومجلس النواب ايضا، وما الحد الاقصى الذي لا داعي لتجاوزه باقتطاع المزيد من موارد النفط واضافتها اليه؟

وسوف تبين الموازنة المقترحة المقدار الذي يباع للقطاع الخاص، وهنا تبرز اهمية تحليل طلب القطاع الخاص على العملة الاجنبية، وربط الطلب بانشطة الاستثمار والانتاج التي يضطلع بها ومحتواها من السلع والخدمات الاجنبية اضافة على الطلب الاستهلاكي.

وينبغي الاسترشاد بالتصانيف الدولية ذات العلاقة لأعداد الدليل المحاسبي لهذه الموازنة ومنها : التصنيف القياسي الدولي للتجارة الخارجية، ودليل ميزان المدفوعات، والمركز الاستثماري الدولي، مع ملاحظة الدليل الدولي للاحصاءات المالية الحكومية.

ومن الجدير بالذكر ان الانفاق الحكومي بالعملة الاجنبية يدار من هذه الموازنة وتجرى القيود المحاسبية عليها، وتخصص المبالغ بعملة التعاقد وتقدر اقيامها بالدولار لغرض التجميع الاجمالي، مع اضافة مخصص لتغيرات اسعار الصرف بين الدولار وبقية العملات، وان قرار الاقتراض من الخارج يجب ان يندرج في الية اعداد موازنة العملة الاجنبية المقترحة وتنفيذها وليس كما حصل مع مشكلة تمويل الكهرباء والاحاديث الدائرة الان بخصوص الاقتراض من الخارج مع اهمال تام للوضع الفعلي لميزان المدفوعات وهو ما لم يحصل عادة في دول اخرى. وهذه الموازنة تهيئ للتعامل المتقن مع الاستثمار الاجنبي واثاره في سوق الصرف وسعره والتضخم.

وفي ظل النظام الجديد المقترح سيكون الانفاق بالدينار محور الموازنة العامة الحالية. والمهم بيان كيفية تمويل الانفاق بالدينار واين يتجه، وماذا يفعل، وصلته بالتنمية والاستقرار؟ فذلك ما يساعد على ازالة الغموض والالتباس.

ان النظام المالي الحالي في العراق لا يعتني من داخل الياته بمصادر التمويل للإنفاق بالدينار العراقي ووظائفه الاقتصادية الكلية واثاره، وهل يوجد عرض من السلع والخدمات لاستيعابه، وكيفية الاستيعاب، ومدى ازاحة هذا الانفاق للموارد الحقيقية عن الانتاج والاستثمار الانتاجي ولذلك لابد من اعادة النظر.

ولذلك من الضروري ان تعتني موازنة الانفاق بالدينار العراقي تفصيلا بمصادر التمويل بالعملة المحلية، على اسس مغايرة بالتوازي مع تطوير قاعدة المعلومات للضرائب المباشرة والرسوم بانواعها. وتظهر فيها صراحة، وليس كما يجري الان، قيمة مبيعات العملة الاجنبية للقطاع الخاص الى جانب مبيعات العملة الاجنبية للبنك المركزي لتعزيز الاحتياطيات الدولية. لان ايرادات مبيعات العملة الاجنبية للقطاع الخاص حقيقية فهي مقتطعة من السيولة التي بحوزته وبالتالي من مجرى الدخل، وايضا سوف يستخدم القسم الاعظم منها في استيرادات ترفد العرض، بينما العملة الاجنبية المباعة لتعزيز الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي تمول باصدار نقدي صرف لتستثمر في الخارج، وبالتالي فهي ذات اثر تضخمي، وهكذا تنجز المهمات المؤسسية للسيطرة على التصرف بالمورد النفطي وتحسين فرص الانتفاع منه.

لقد بينت في دراسة سابقة ان النظام المقترح هو الانسب لجميع البلدان التي تعتمد على النفط او مصادر مشابهة بدرجة اعتماد العراق نفسها.

وارجو ان يحظى هذا المقترح بعناية الذين يعانون حقا من هموم الشان العام والتوّاقين الى دور افضل للدولة في حياة العراقيين.

×نائب محافظ البنك المركزي العراقي

الاقتصادي | العدد (1676) السنة السابعة - الثلاثاء (15) كانون الاول 2009

مواطنون يتذمرون من آلية توزيع النفط والغاز السائل ووزارة النفط غائبة!

■ بغداد / كريم محمد حسين

نحن الان في قلب الشتاء وبوادر أزمة توزيع المشتقات النفطية أطلت و بدت تلوح كما غيوم الشتاء والسؤال فمن يفتعل الازمات ؟ يقول معظم المواطنين: هناك أسباب ولا بد من معرفتها في هذه الآراء والاجوبة لدى المستهلك صاحب المشكلة والمكتوي بنارها كونه يعيشها ويعرف تفاصيلها عن قرب عبر هذا الاستطلاع.

محمد جبر موظف حكومي يقول: من المعروف ان قنينة الغاز مصممة لاستيعاب ١٥ كغم من مادة الغاز لكنها الان تعبأ بما مقداره ٧ كغم او اقل من الغاز السائل وعدم وجود صيانة دورية لقناني الغاز مما يعرضها الى التلف او التسرب كذلك عملية التلاعب المقصود من قبل الاطراف التي تعمل على هذه المادة الحيوية والمهمة في حياة العوائل العراقية.

نعمة عبد الرضا مخول باستلام الغاز من المحطة الرئيسة يقول: نعمل بشكل دوري ونوزع على المواطنين وفق آلية الكابون الشهري و يعزو سبب انكماش قنينة الغاز الى عامل مهم وهو الادامة الدورية وسوء التخزين واعتماد موزعين غير اكفاء باداء هذه الخدمة وتوزيعها بشكل سليم.

عدنان وحيد متقاعد يقول: قد اختلف مع البعض في تشخيص الحالة وما يعنيني كمواطن باننا قد تخطينا ازمة الغاز واصبحنا نناقش ما تحمله القنينة من غاز بعدما كنا نشتكي من شحته وعدم توفره في كل المواسم وخصوصاً الشتاء وهذه حالة جيدة حيث اصبحنا نبحث عن الافضل وهذا يعني هناك تقدم ملموس في مسار توفر المشتقات النفطية .

احد منتسبي معمل الغاز يقول: ان ما يتردد في الشارع اليوم بشأن التباين بين القناني الموزعة وفق آلية العمل بالكوبون للمواطن وبين ما يعرضه الباعة المتجولون بانه غير صحيح كون الموظف الذي يعمل على منظومة ملء قناني الغاز لا يعلم ان كانت هذه القنينة سوف تذهب الى الوكيل او الى البائع المتجول ولكن ما استطيع تأكيده ان اغلب القناني لم تخضع ومن مدة ليست قصيرة الى عملية الادامة وذلك منسجم مع الحالة السابقة وهي حالة الازمة ما يضطرنا الى العمل الى توظيف كل القناني المتوفرة لدينا لإيصالها الى المواطن.

مواطنون من مدينة الحرية يجمعون على ان ازمة النفط بدأت منذ قرابة الثلاثة شهور وقد حل موسم الشتاء وليس هناك من يقوم بتزويدنا بالنفط الابيض بينما الباعة اصحاب العربات التي تجرها الخيول يجوبون المحلات ويبيعون النفط باسعار عالية ولانعرف من اين يأتون به؟ وعند مراجعة محطات التوزيع، نجد هؤلاء يأتون فجراً وياخذون حصصنا من النفط الابيض وفق آلية الكوبون وهذه الحالة تتكرر في كل موسم وليس هناك سبل للمعالجة فدفتر الوقود التي زودنا بها لم تشفع لنا ولم توفر أي مادة من المواد المذكورة علما ان كوبونات النفط في الدفتر الوقودي للاشهر المنتهية من هذا العام يشتريها اشخاص باسعار زهيدة كونها قد انتهت صلاحيتها ويعني هذا ولا يقبل الشك بان هناك تواطؤا بين المحطات والباعة المتجولين في سلب المواطنين حقهم من هذه المادة الضرورية الان في موسم الشتاء والامراض المصاحبة له التي تفتك بالمواطن صغيراً كان او كبيراً .

ويتساءلون اين وعود الوزارة بخصوص توفير هذه المادة التي اصبحت مستعصية عن أي حل ويعتقد هؤلاء المواطنون بان هناك فساداً واستغلالاً وابتزازاً واضحاً ويقولون: اننا نلمس هذه الحالات يومياً ونسمع كثيراً من اصحاب المحطات بان هناك اولويات للمحسوبين على المسؤولين والشرطة والحراسات ناهيك عن المرتشين وهذا ينطبق على الخدمات الاخرى مثل النفايات والمجاري نتيجة غياب الرقابة والفساد والكسل واللا مبالاة بأي شيء، ويدعون الى نهاية لهذه الحالة سعيا لتوفير مادة النفط الابيض .

مجموعة مواطنين متجمعين متذمرين امام محطة توزيع منتجات نفطية في ساحة عدن في الكاظمية يقولون : هكذا يومياً نأتي ونجتمع امام المحطة حاملين معنا الصفائح و (الجلكانات) بانتظار تزويدنا لكننا في نهاية الدوام نرجع من دون أي شيء يذكر سوى وعود بانهم سيزودوننا في مناطقنا ونبقى ننتظر ولا احد يسأل بنا او يفسر لنا هذه الازمة وامام اعيننا يتسرب النفط محمولاً بسيارات نقل (تنكر صغير) تحمل ارقاماً حكومية وعندما نسأل يردون علينا بانها حصص دوائر الدولة وعادة بعد هذا التوزيع تنتشر عربات تجرها الخيول في شوارعنا وهي تبيع النفط تجاريا وباسعار عالية لا نقوى عليها ونبقى نتفرج ونتحسر على هذه المادة الضرورية وكثرت مراجعاتنا وشكوانا لكن في النهاية لا نحصد سوى الخيبة وفقدان الامل بمعالجة هذه الازمات!

اين وزارة النفط واين حلولها وبماذا تفسر هذه الازمات والى متى؟ كلها اسئلة تطرح امام المسؤولين هذه هي اصواتنا وعلى الحكومة ان تسمع وتحل مشاكلنا وهكذا ما كان يحكى ويقال من قبل المواطنين المتجمعين امام محطة ساحة عدن في الكاظمية وهم في انتظار الاجابات ولا مزيد من تهريب حصصهم امام اعينهم (وعلى عينك يا تاجر).

سلام عقيل موظف يقول: سمعنا منذ فترة طويلة ان وزارة الصناعة والمعادن قد تعاقدت مع احدى الشركات التركية لانتاج قناني غاز الطبخ ليسهم ذلك بزيادة الكميات المطروحة والاهم من ذلك حيث تحتفظ القنينة بسعتها كاملة واضرارها قليلة ولا تحتاج الى الكثير من الادامة وتكون اكثر اماناً لدى الاستعمال من قبل المستهلك وتنسجم مع الحاجة الملحة للمواطن ، وقيل وقتها بان الوزارة قد اعلنت عن هذا التعاقد وفعلاً تبين بان قيمة العقد المبرم مع الشركة التركية قد بلغ ٥٤ مليار دينار ولا نعرف اين ذهب التعاقد، بل الامر ازداد سوءاً وسمعنا ايضاً ومنذ فترة اكثر من عام وعلى لسان مدير عام شركة تعبئة الغاز بان الشركة فاتحت بعض الشركات العالمية للتعاقد معها على استيراد عشرة الاف اسطوانة غاز بلاستيكية لاعتمادها في الاستعمال عوضا عن قناني الغاز الحديدية وذكر ايضاً بان هذه الاسطوانة تزن ٥ كغم فضلاً عن شفافية لونها الامر الذي يتيح المستهلك معرفة مستوى الغاز الموجود منها مما يمنع عمليات الغش والتلاعب لكن يبدو ان هذه العقود قد افرغت من الشفافية او انها مجرد وعود لتهدئة الخواطر او ذر الرماد في العيون عيون المواطن المبتلى بالازمات والوعود السراب التي تراكمت حالها حال وعود التجارة ومفردات البطاقة التموينية وهلم جرا.

جمعة محمد متقاعد يقول: كثيرة هي معوقات البناء، وكثيرة هي انشغالات العراقيين في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ ومن اقساها خدمة توفير النفط والغاز التي اصبحت معضلة المواطن المستديمة والتي تتكرر كل موسم وعام من دون حل.

ويرى جمعة ان غياب الحل المدروس والطويل الامد لمتطلبات المجتمع ومراعاة الظروف المحيطة بالبلد وواقعه اليومي هو السبب الرئيس لهذه المشكلة المستعصية إضافة الى وجود عنصر الفساد الذي تغلغل ونخر معظم المؤسسات قد زاد من تفاقم الازمات واستغلال المواطنين الذين ينتظرون الحلول وتحقيق الوعود لكن كل هذا قد تبخر والشتاء دخل من اوسع الابواب (وتنكة) النفط غادرت المخيلة واستحالت الى حلم مثل بعض الاحلام، فالباعة الجوالون يمسكون بزمام الامور ويسعرون النفط الابيض وفق ما يشتهون مستغلين لهفة المستهلك وحاجته الى هذه المادة امام اعين المجالس المحلية التي انبرت يوما ما واعدة مواطنيها بمتابعة كل تفاصيل الحياة اليومية لكنهم في سباتهم الدافئ تاركين المواطنين نهباً للازمات والاستغلال!

صناعة الإعلان وتطوره

■ إعداد / المدى الاقتصادي

ليست صناعة الإعلانات من الفنون المستحدثة وإنما هي قديمة قدم التاريخ، فقد بدأ الإعلان على أشكال تطورت بمرور القرون حتى أصبح فن الإعلان كما نعرفه الآن، حيث يعتبر الإشهار نشاطا قديما قدم المجتمعات الإنسانية ، يمتد تاريخيا إلى بدايتها كأحد السبل التي لجأ إليها الإنسان البدائي (الأول) لتلبية احتياجاته المعيشية منذ العصور القديمة والتعبير عن متطلباته للآخرين بهدف إقامة العلاقات التبادلية وتحقيق المصالح والمنفعة المشتركة بالشكل والأسلوب الذي يتلاءم مع طبيعة العصر، وكان من خلال الاعتماد على المنادي وهو الذي كان يوفده الحكام من ملوك وأمراء والذي كان يتجول في الأسواق يجمع الناس حوله بقرع الطبول ليبلغهم برسالته، ولجأ إلى هذا النشاط طبقة الحكام التي استعملت النداءات لتوصيل أوامرهم وقراراتهم إلى الجماهير وتحديد ما عليهم تجاه السلطات بما يحقق للحاكم مطالبه منهم ،وفي مصر القديمة قام التجار باستئجار مُنَادين يجوبون الشوارع معلنين عن وصول سُفُنِهم وبضائعهم.

وفي حدود القرن العاشر الميلادي أصبحت ظاهرة المنادين متفشية في كثير من المدن الأوروبية. وهؤلاء كان يستأجرهم التجار لإرشاد العملاء إلى متاجرهم وإعطائهم فكرة عن سلع وأسعار المتجر،وأيضا النشاط التجاري الاقتصادي حيث ظهر (الدلال) في الأسواق والذي كان يجتهد قدر استطاعته في جذب الناس لبضاعته ويخبرهم بمزاياها ويخفي عيوبها ويقوم بتجميلها قدر المستطاع حتى يزايد الناس عليها، أي أن الإشهار في البداية أخذ الشكل الشفهي المسموع.

ويَـرَى معظم المؤرخـين أن الـلافتـات الخارجية على المتاجر هي أول أشكال الإعـلان، فقد استخدم البابليون . الذين عاشوا فيما يُعرف الآن بالعراق . لافتات كهذه للدعاية لمتاجرهم وذلك منذ عام ٣٠٠٠ ق.م، كما وضع الإغريق القدامى والرومانيون لافتات إعلانية خارج متاجرهم. ولما كان عدد الناس الذين يعرفون القراءة قليلاً فقد استَعمَل التجار الرموز المنحوتة على الحجارة، أو الصلصال، أو الخشب عوضًا عن اللافتات المكتوبة. فعلى سبيل المثال، تَرمز حدوة الحصان إلى محل الحداد، والحذاء إلى محل صانع أحذية.

اختراع الطباعة وظهور الصحافة:

ولم يعرف الإشهار تطوراً واسعاً إلا بعد اختراع آلـة الطباعة عـام ١٤٣٨ من طرف الألماني (غوتن بيرغ) حيث عرفت الوثائق انتشاراً واسعاً، وقد أدّى اختراعه إلى ظهور أول أشكال للإعلان الموسَّع، كالملصقات المطبوعة والإعلانات الموزَّعة باليد.

وفي عام ١٤٧٢م أخرج وليم كاكستون . الذي أدخل الطباعة لأول مرة في إنكلترا. أول إعلان دعائي في إنكلترا، وهو مُلْصَق تم تثبيته على أبواب الكنائس يعلن عن طرح كتاب في المكتبات، وأول ملحقة طبعت إثر انتشار المطابع كانت عام ١٥٢٥ أين طبعت أول المنشورات لبيع الدواء، وبعدها وبالضبط صدر أول إشهار في جريدة THE CONTENTION OUR NEWS عام ١٦٢٢، وهي أول صحيفة مطبوعة منتظمة في إنكلترا وكانت صحيفة أسبوعية، وفي السنوات التالية ومع بدء إصدار العديد من الصحف الإنكليزية، أصبح الإعلان هو السمة الرئيسة لجميع الصحف.

وبفضل هذا الاختراع (الطباعة) وهذا المولود الإعلامي (الصحيفة) عرف الإشهار توسعا وتطورا كبيرين بالأخص في القرن ١٨ ولم يقتصر استعماله في مجال واحد، بل توسع وشمل نشاطات عدة، واستعمل كذلك من طرف الصحافة التي كان لها الدور الكبير في تطويره خاصة في أوروبا وأمريكا، وكان هذا لأجل تخفيض سعر الصحف لتصبح في متناول جميع الأفراد ووصلت استعمالاته حتى لأغراض سياسية.

وبرغم كل هذا التطور الذي شهده الإشهار خلال تلك الفترة إلا أن مهنة الإشهار لم تكن موجودة بعد، حيث كان يقوم بهذه المهمة الصحافيون أنفسهم، وبالتالي لم تكن عملية تصميم الإشهار مدروسة جيدا بعكس الملحقات التي تطورت بشكل ملحوظ ، وهذا بفضل ظهور عدد من الاختصاصيين في هذا المجال وأشهرهم: (I. Toulouse - L. Coppiello J. Chert -..).

ظهور وكالات الدعاية والإعلان:

في بداية ظهورها كانت شركات الدعاية والإعلان تعمل شركات وسيطة، أي أنها كانت تشتري من الصحيفة مساحات بسعر مُخفّض ثم تعيد بيعها للجهات التي ترغب في الإعـلان. وتُعدّ الشركات المعلنة الإعلان بنفسها أو تستأجر مُصمِّمي إعلان للقيام بإعداده.

وفي عام ١٨٧٥م بدأت وكالة إن دبليو. أير وولده . وهي وكالة إعلان أمريكية مقرها في ولاية فيلادلفيا . في إبراز خدماتها الإعلانية للمعلنِين تدريجيًا. فقد وظفت الشركة محررين ورسامينَ، ونفذت حملات إعلانية متكاملة لعملائها، وهكذا أصبحت إن دبليو. أير وولده أول وكالة إعلان حديثة.

ظهور وسائل الإعلام الجديدة السمعية والمرئية:

ومع حلول القرن العشرين ظهرت وسائل نشر جديدة وهي السينما والراديو التلفزيون، وبهذه الوسائل الجديدة عرف الإشهار تطورا واسعا إذ تم إخراج أول شريط إشهاري سينمائي عام ١٩٠٤م وذلك من طرف الإخوة لوميير Lumiere .

أما عن استعماله في الإذاعة فقد بدأ لأول مرة عام ١٩٢٢م انطلاقا من الو.م.أ ثم فرنسا حيث قام الناشر ألبن ميشال Albin Michel بإمضاء أول عقد إشهار راديوفوني مع محطة RADIOLA، وبعد السينما والراديو جاء دور التلفزيون ليستعمل لأول مرة في الو.م.أ، وكان ذلك عام ١٩٤٧ من أجل ترويج المؤسسات لمنتجاتها وتسهيل عملية بيع السلع، أما في فرنسا فلم يكن الإشهار التلفزيوني مرخصا إلا عام ١٩٦٨ وكذلك دول أوروبا الغربية لأنها كانت تنظر إلى التأثير السلبي للإشهار على النمط الاستهلاكي للأفراد لجعله لا يتلاءم مع الاحتياجات الحقيقية، وبعدها أصبح التلفزيون من أهم وسائل النشر للرسائل الإشهارية وأصبح الإشهار أحد أهم مصادر تمويل القنوات التلفزيونية، لكن بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت عوامل عدة أدت إلى ظهور الإشهار في مستواه الحالي، وبالصفة التي نعرفها اليوم من حيث الجودة في التصميم والإخراج وخاصة بعد أن أقيمت دراسات أكاديمية تقدم مقررات بشأن المادة الإشهارية بشكل متخصص وهكذا استطاع الإشهار أن يعزز جميع المنشآت وذلك بوضع شبكات في مختلف أنحاء العالم وتعرف بالوكالات الإشهارية من أجل تحسين وتطوير الإشهار والاستجابة لطلبات زبائنه.

الإعلان فن يتطور تطوراً ذاتياً بالتطور التقني الذي نصل إليه ، فمع التطور الكبير الذي أحدثته الحواسب الآلية في عالمنا اليوم، انعكس ذلك بدوره على عالم دعاية وإعلان فأصبح تصميم الإعلانات وإخراجها به من التطور والجاذبية الشيء الكثير.

مفاهيم ومصطلحات اقتصادية

□ سماسرة الخدمة الكاملة
تماما كما تجد الجزء الخاص بالخدمة الكاملة في محطات البنزين فانك عادة تدفع فيه أكثر ولكنك أيضاً تحصل على خدمة أفضل وهنا يأتي نطاق واسع من الخدمات يتضمن الإرشاد والنصح عن الأسهم التي تشتريها او تبيعها اما سمسار الخدمة الذاتي فيطلق عليه اسم سمسار الخصم الذي عادة ما يقوم بعمليات التداول.

□ بنوك الاستثمار
هي شركات تساعد الشركات الأخرى على جمع رأس المال من خلال عمليات بيع الأسهم الجديدة والسندات.

□ الهامش
هو المبلغ الذي يودعه في حساب خاص يحتفظ به لدى سمسار الأوراق المالية ويقوم العميل باستخدام الأموال الموجودة في حساب الهامش مع الأموال المقترضة من السمسار لشراء الأوراق المالية ويطلق على هذا، الشراء على الهامش او الشراء الهامشي.

□ عملية توزيع مخاطر
عملية تحمل مخاطر كبرى وتوزيعها بحيث لا تكون الا مخاطر صغرى لعدد كبير من الأفراد والشكل الأساسي لتوزيع المخاطر هو التأمين.

□ هامش مخاطرة
الفارق بين سعر الفائدة على السندات ذات المخاطر وسعر الفائدة على السندات خالية المخاطر.

□ بنوك تجزئة
بنوك تخدم المستهلكين وتبيع معظم خدماتها الى الأسر او الأفراد او المشروعات الصغيرة.

□ سلعة عامة:
سلعة تنتشر مزاياها لتعم المجتمع سواء كان هناك فرد معين يريد أو لا يريد استهلاكها في حالة اتخاذ إجراء صحي عام للتخلص من مرض ما.

□ ربح قوة شرائية:
المكسب الذي ينتج عن الاختفاظ بمطلوبات نقدية اثناء التصميم او اصول نقدية اثناء الانكماش.

□ مركز ربح:
قطاع من شركة يتضمن كلا من مفردات الايراد والمصروف .

□ مؤشر ربحي:
نسبة القيمة المالية لصافي المنافع النقدية المتوقعة (بعد الضرائب) من مال مستثمر مقسوما على الانفاق النقدي في البداية.

□ مزيج إنتاجي:
النسبة من مجموع مبيعات الشركة الى كل نوع من الانتاج تبيعه الشركة ويعرف المزيج الانتاجي اما بدلالة نقود مبيعات او بدلالة عدد الوحدات المباعة.

العدد (1676) السنة السابعة - الثلاثاء (15) كانون الاول 2009 | الاقتصادي

سـوق الأسـهم المـاليـة

الجزء العاشر

■تأليف: ريك هافر& سكوت هين

ترجمة: اسلام عامر

عند حلول شهر تشرين الاول استمرت مجموعة من الاحداث بالتأثير سلباً على سايكولوجية السوق واسعار الاسهم، وتضخم مستوى التجارة ليسجل المستويات.. وعند حلول يوم الاثنين الحادي والعشرين من شهر تشرين الاول الماضي كانت التجارة ثقيلة جدا بحيث تباطأ التلغراف الكاتب (ticker) بغضون ساعة واحدة، ولا تفصح حقيقة عدم تواصل التلغراف الكاتب مع العمليات التجارية الا عن النقص في المعلومات الموثوقة عن اتجاه الاسعار والذي يعاني منه المستثمرون. فلم يعلم التجار سواء كانوا يشترون اسهما في واقع الامر ذات ثمن اعلى ام اقل مما اشتروها عليه من قبل ذي ساعات قلائل.

وسبّب امتلاك معلومات خاطئة كهذه شيئا من الذعر في عمليات البيع الذي بدوره حث القادة الماليين الى تهدئة الوضع الهستيري الشديد.

وقال ايرمنغ واصفا علنياً هذا النمط من التجارة الثقيلة وببساطة على انها "ذات صدمة جنونية خارجة عن الحدود".

وبحلول يوم الاربعاء في ٢٣ تشرين الاول الماضي عانت الاسواق من استمرار الخسائر في مقدار التجارة الثقيلة وتاخر التلغراف الكاتب مرة اخرى واصبح البيع الهائل امرا شائعا، وعانت حتى الاسواق الكبيرة من الخسائر الكبيرة وذلك بسبب قيام مستثمريها بعمليات بيع اسهمهم بكميات كبيرة. ولم تكن تعليقات الاشخاص المعروفين مثل جورج ميتشيل في ناشيونال سيتي (National City) كافية لتعكس انحدار الاسواق القوي الزخم.

وسَيُعرَفُ الرابع والعشرون من شهر تشرين الاول الى الابد بصفته يوم الخميس الاسود، ففي ذلك اليوم تمت المتاجرة بما يفوق الثلاثة عشر سهما وبقيمة تفوق حجم المعدل اليومي باربع مرات، حيث تمت عمليات تنظيم في العديد من اكبر المصارف وعلى نحوالسرعة ولشراء الاسهم وذلك املا في تجنب حدوث انحدارات اضافية ومن ضمن هذه المصارف التي تضمنت في "الدعم المنظم" للاسواق كانت شركة ناشيونال سيتي بانك ((National City Bank وشركة التامين والضمان غارانتي ترست كومباني (Guaranty Trust Company) واتحدت الجهود ومن دون ذكر الاسماء وبذلك اعطت عمليات البيع المنظمة دعما للاسواق، وتم بذل جهود اضافية لدعم اسعار الاسهم في يوم الاربعاء واعلن مسؤولو كل من المصارف وشركات التأمين والضمان ناهيك عن ذكر المسؤولين الحكوميين مرونة تكيف الاسواق وفقا لهذا التغير الطارئ أثر هذا البلاء الملم في قوة الاقتصاد التي لها حق الاولوية.

ولن تحيي اعادة التاكيد على عمليات الدعم المنظم الاسواق، ففي يوم الاثنين الثاني والعشرين من شهر تشرين الاول الماضي انحدرت الاسواق في مجراها وبذلك اربكت عمليات التجارة السريعة التلغراف الكاتب. ووصف غالبيرث هذه الحالة قائلا:"لم تستطع عمليات الدعم والتنظيم وغيرها من احتواء رغبة البيع الباثولوجية (المرضية)" في اليوم الاسود، فلا يوجد هنالك استجماع للقوى في يوم متأخر لتهدئة هستيريا المستثمرين!

وانخفض مؤشر داوجونز الصناعي بنحو١٣ بالمئة في ذلك اليوم. وتراجع مؤشر الاسهم تراجعا اضافيا وبنسبة ١٢ بالمئة وذلك في اليوم الذي تلاه اي يوم الثلاثاء.

واحتل كل من يوم الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من شهر تشرين الاول من عام ١٩٢٩ المركزين الثاني والثالث في اسوأ نقطة خسارة مئوية في تاريخ المؤشر.

وقالت جميع عناوين صحيفة النيويورك تايمز في يوم الثلاثاء:"هبوط اسعار الاسهم المالية٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ في التشتت الوطني الواسع لعمليات البيع التجارية"، "المصرفيون يدعمون الاسواق اليوم" واستمر هذا التشتت والذعر لعدة ايام. ولم تكن الميادين التجارية (اي المباني التجارية) وغرف التبادلات التجارية فوضوية فحسب بل وحتى المصارف التي هي خارج المدينة وذلك عندما طالبت بالديون وذلك عن طريق مراسليها الذين هم في الساحل الشرقي، لكن هذا وضع ضغطا كبيرا على النظام المالي وعلى السوق الاسهم الذي تنامى نجاحه تناميا واسعا من خلال الاعتماد على التزود بالاموال.

وجاءت مطالب التامين المالي بوقت اسرع مما يمكن للاسهم تسديده، وبذلك حاولت الشركات ان تبيع الاسهم وبمقادير كبيرة وانتشرت الشائعات التي تقول ان المصرفيين الذين قاموا بعمليات دعم البورصة من خلال البيع المنظم يقومون ببيع الاسهم حالهم من حال اي شخص آخر.

وبحلول شهر تشرين الثاني من عام ١٩٢٩ اصبح مؤشر داوجونز بقيمة تقارب الخمسين بالمئة من شهر اب.

وان الامر المثير للاهتمام هواستقرار الاسهم وارتفاعها من بعد هذا ارتفاعا ضئيلا قبل نهاية العام، ولم يدم هذا الانتعاش والتحسن الا فترة قصيرة وفي بداية الثلاثينيات اتخذت الاسهم سلوكا ذا انحدار ممتد على طوال السنين التي تلت تلك السنة.

وفي اواخر سنة ١٩٣٢ كان مؤشر داوجونز الصناعي اقل من اي وقت مضى منذ سنة ١٩٢٠.

ففي المقابل،وبالمصطلحات المئوية، ظهرت اكثر ثلاث سنوات سوءا من اصل عشر سنوات ظهرت في بداية الثلاثينيات، وبنسبة التغيير المئوية كانت تلك السنوات في ١٩٣٠ (٣٤ بالمئة) وفي ١٩٣١ (٥٣بالمئة) وفي ١٩٣٢ (٢٣ بالمئة).

وعلى الرغم من عدم استمرار هذا الكساد الكبير الا ان الاسواق استغرقت سنين عديدة لكي تستعيد اسعار الاسهم ارضيتها التي خسرتها وكما ساعد الذعر الاقتصادي عام ١٩٠٧ في عمليات اعادة الاصلاح التي خلقت مجموعة المصارف الفيديرالية فقد ساعد الكساد في ظهور الكثير من عمليات اعادة الاصلاح وهذه المرة مع الكثير من التركيز على عمل سوق الاسهم المالية وعلاقتها بالعمليات المصرفية. وأثر قانون المصارف العام لعام ١٩٣٣ على الاسهم المصرفية فضلا عن استهداف هذا التشريع اعادة صياغة كيفية عمل السوق في عام ١٩٣٠ على وجه التحديد.

ومن ابرز القوانين في هذا التشريع قانون الاوراق المالية عام ١٩٣٩ وقانون الاوراق والتبادلات المالية لعام ١٩٤٣. وبالرغم من ان تفاصيل هذا الموضوع موجودة في الفصل السادس الا اننا سنذكر ان هذه التبادلات جاءت في أعقاب عمليات غش وتزوير وتلاعب بأسعار الاسهم في السوق ولكل هذا حاول المشرعون وضع تنظيم حدَ من هذا التصرف ويحسّن امتلاك المستثمرين المعلومات.

وانشئت هذه القوانين اساسا لتنظيم سوق الاوراق المالية للولايات المتحدة وفي كثير من البلدان الاخرى.

كساد عام ١٩٨٧ هل يمكن أن يحصل ثانية؟

كانت العناوين التي صدرت في جريدة نيويورك تايمز ذات صلة بالكارثة المالية التي حصلت في اليوم الذي سبقها والتي تقول :"انخفاض الاسهم ٥٠٨ نقاط وتراجع ٢٢,٦ بالمئة" مقالة اخرى اخذت مكانها في الصفحة الرئيسة وكانت تطرح سؤالا قد تخاطر الى اذهان الجميع وذلك في العنوان الذي يقول :"هل تتساوى سنة ١٩٨٧ مع سنة ١٩٢٩ ؟" وحاول القراء في البلاد والعالم استيعاب الاخبار وعلموا بأن يوم الاثنين الاسود هوايذان لبداية كساد عام ١٩٨٧ وتوقفت تقريبا سوق الاسهم المالية عن العمل في اليوم التالي تقريبا"، وهل كان عام ١٩٨٧ يشبه عام ١٩٢٩؟ سيكون الجواب لمثل هذا السؤال: نعم ومن بعض النواحي والجوانب ،فمن حيث النسبة المئوية، كان انخفاض عام ١٩٨٧ يتجاوز الحد الذي وصله انخفاض عام ١٩٢٩ حيث كان بمقدار ٢٢,٦ مقابل ١٢,٨.

ومع ذلك فأن كلا من الكسادين مختلفان بشكل واضح من جهة اخرى، وان الامر الذي جعل كساد عام ١٩٨٧ اكثر اختلافا من كساد عام ١٩٢٩ اجابةً لنظام البنوك الفيدرالي.

وكان برهانا على اجابتهم في عام ١٩٨٧والمتمثلة بانه لا يوجد هنالك "ركود اقتصادي كبير" في اعقاب كساد عام ١٩٨٧ بل وانما كان الاقتصاد يعاني من انحدار في النمو ذات فترة وجيزة.

وبالمقارنة بين مؤشر داوجونز الصناعي لعام ١٩٢٩ وعام ١٩٨٧ فانك ستجد كلا من التوسعات الحاصلة قد بدأت بعد ركود اقتصادي حاد، حيث كان الركود الاقتصادي في عام ١٩٨٢ والى ١٩٨٤ اسوأ ركود للفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية. وبالرغم من وجود نظريات متنافسة الا ان معظم المراقبين يتفقون فيما بينهم على سبب واحد في زيادة الاسعار في عام ١٩٨٠ ينبع من عدد كبير من الاصدارات الاولية واستحواذات الشركات من خلال عمليات الشراء المدعوم ماليا بشكل كامل.

ففي الربع الاول من عام ١٩٨٣ عرضت الشركات قرابة ٩ ملايين دولار في اسهم جديدة، اي ما يفوق قرابة الـ٣٨٠ بالمئة من العام الماضي.

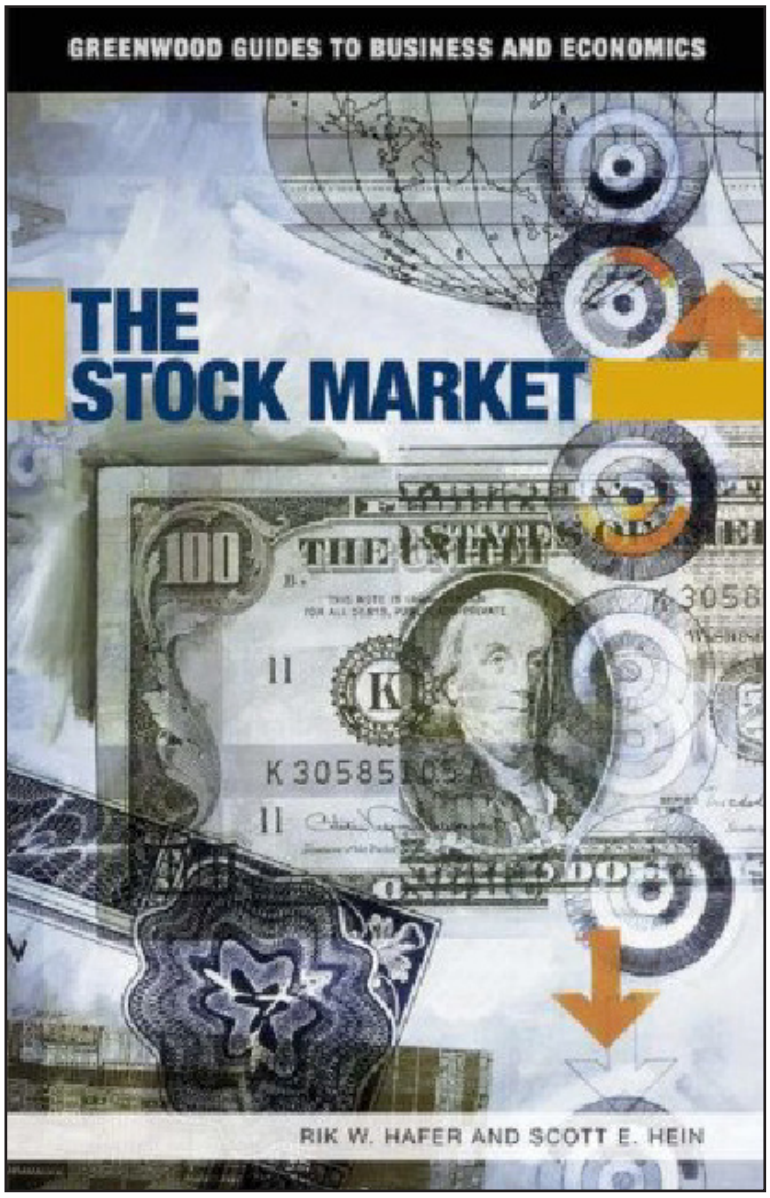

المقاصة الألكترونية ..تثويرللعمل المصرفي بالعراق

■ ترجمة / عادل العامل

يعني يوم صرف الأجور في العراق أن تأخذ معك إلى البيت قَدراً كبيراً من الأوراق النقدية وتدسها تحت فراشك أو في مخبأ ما تحت الأرضية قبل أن تجد وقتاً لزيارة مصرفك المحلي وتودع المال فيه! والحال هكذا، فإن لنقودك فائدتها تحت أرضية الحجرة لأن نظام الصيرفة في البلاد ما يزال لصيقاً بالماضي، فكل الإجراءات أو المعاملات تتم يدوياً، والسحب لا يمكن أن يجري إلا من فرع المصرف الذي تحفظ رصيدك لديه، وليس هنالك فعلياً مَن يشير عليك بما تفعل بنقودك ولا هناك طريقة لفتح حسابات توفير عالية الفائدة، وليس هناك تقريباً مكائن عدَّادة مؤتمَنة عاملة. ونادراً ما تستعمل البطاقات البلاستيكية بأية حال للتسوّق والعمل التجاري.

لكن هذا النظام العتيق يمكن موازنته للتغيير. فقد بدأ نظام المقاصة الألكتروني العراقي بالعمل في فرع بغداد الرئيس من مصرف الرافدين، وهو أكبرالمقرضين في العراق، وتمتلكه الدولة. ويمكن دفع الرواتب مباشرةً في الحسابات ويستطيع الناس أن يسحبوا أو يُودعوا في سبعة فروع أخرى في الخارج بمقاصة ألكترونية أيضاً.

وقد قامت (B-Plan Information Systems، وهي شركة بريطانية، بنصب النظام بموجب عقد مع وزارة المالية العراقية. وهو يهدف إلى تغيير بقية فروع المصرف ببغداد في أيلول وجميع منافذ مصرف الرافدين الـ ١٤٧ عبر البلاد خلال سنة. " وللمرة الأولى يمكنك أن تحوّل نقوداً بطريقة ألكترونية بين أية فروع عاملة "، وفقاً لقول شيركو عبد، الرئيس التنفيذي للشركة، وهو بريطاني عراقي، وليس أمام المصارف العراقية الأخرى من خيار غير هذا الخيار الألكتروني.

والعقبة الكبيرة هنا هي النقص في الجهاز الوظيفي المؤهل. وتعتزم B-Plan تدريب ١٠٠ شخص في المصرف لكن المطلوب هو ٧٠٠٠، و قال عبد معلقاً على ذلك إن ما تقوم به شركته من تدريب ليس سوى قطرة في المحيط.

إن التحويل الذي تأخر كثيراً في العراق إلى الصيرفة الألكترونية بشكل كامل ينبغي أن يساعد على كسب ود المستثمرين من الخارج وتنشيط الإقتصاد عموماً. ومصرف الرافدين يقيم على ودائع بمقدار ١٥ بليون دولار يصعب استثمارها من دون مقاصة ألكترونية. " ومن الصعب جداً تدبر أمر ١٥ بليون دولار على حاسسبة ، وستُحدث المقاصة الألكترونية ثورةً في الطريقة التي ستعمل بها هذه الأموال "، كما قال لورنس هارغريفز، المنسق في الشركة المذكورة.

عن / Economist

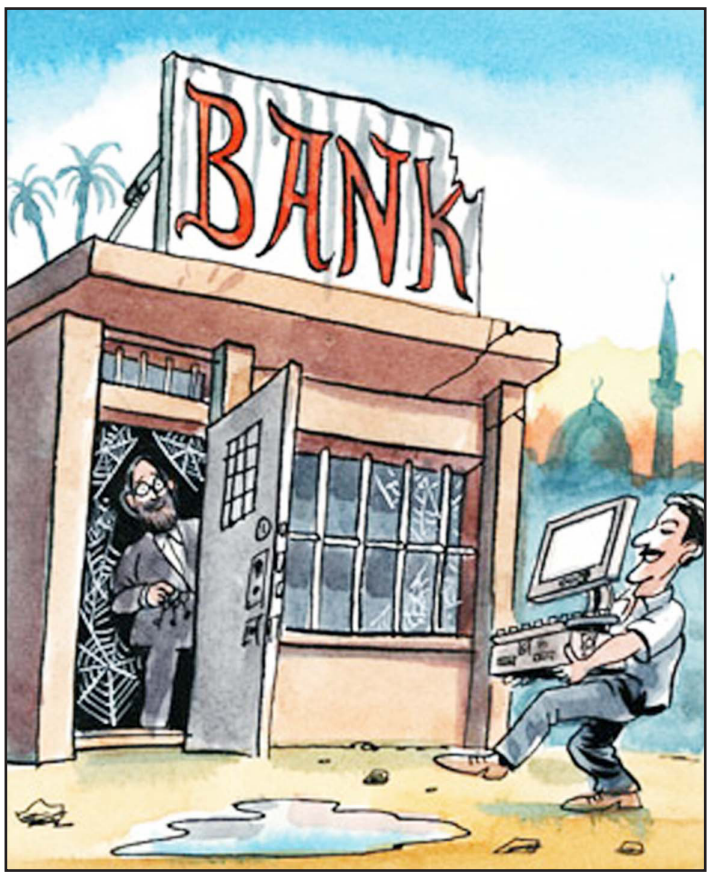

وثنية السوق .. والأزمة الاقتصادية الآن

■ ترجمة /المدى الاقتصادي

إن كتاب جون كاسيدي الجديد، (كيف تفشل الأسواق : منطق النكبات الاقتصادية) هو تكملة لأعمال أخرى، ففي كتابه السابق، (Dot Con)، الذي ظهر في عام ٢٠٠٢، أرَّخ لحماقات فقاعة سوق السلع في أواخر التسعينيات. وفي كتابه الجديد، يعيد كاسيدي، وهو كاتب بريطاني لمجلة نيو يوركر، سرد قصة انتعاشة السكن في أميركا وانكسارها المدمر، وهو أكثر من كونه مجرد تقرير عن إخفاقات المنظمين وخداع الذات لدى المصرفيين ومشتري البيوت، ولو أنها أمور جرت تغطيتها جيداً في الكتاب. فبالنسبة لكاسيدي، تكمن الجذور الأعمق للأزمة في الإغراء الثابت لفكرة : أن المجتمع يُخدم على أفضل وجه حين يُترَك الأفراد ليتابعوا منفعتهم الشخصية في أسواق حرة، وهو يدعو هذا بـ " الاقتصاد اليوتوبي Utopian " (نسبةً إلى اليوتوبيا أو المدينة الفاضلة ـ م).

هذه الطريقة تتحول بالكتاب كثيراً إلى تاريخ جيد جداً للفكر الاقتصادي، ويبدأ كاسيدي بعام ١٧٧٦ مع آدم سمث بقصّابيه، وخبازيه، وصانعي البيرة، الذين كانوا يجهزون سلعهم كما لو كانت هناك يدٌ خفية توجه ذلك. وقد أغني تحليل سمث أكثر في أربعينيات القرن الماضي من قبل فريدريك فون هايك، النمساوي الذي رأى إلى أسعار السوق كإشارات تبيّن أية سلع كانت نادرة وأية سلع كانت وافرة، فكانت فكرة هايك عن السوق الحرة كماكنة لمعالجة ونقل المعلومات " واحدة من أعظم إدراكات القرن العشرين "، كما يكتب كاسيدي.

و يعطي الكتاب تقريراً مفصلاً عن الكيفية التي تطور بها (البرهان) الرسمي لفعالية الأسواق الحرة. فقد أنجز الاختراق أو التطور المهم في أوائل خمسينيات القرن الماضي من قبل كينيث أرو، وهو عالم اقتصاد أميركي، وجيرارد ديبرو، المتخصص الفرنسي في الرياضيات الذي توفي في عام ٢٠٠٤. وكاسيدي تعجبه الرياضيات، لكنه يوضح بأن اكتشافاتهما تعتمد على بعض الافتراضات غير الواقعية، وهو شيء كان العالمان النظريان واضحين تماماً بشأنه، وقد بدت نظرية أرو وديبرو ، " نظرية التوازن equilibrium العام "، وكأنها تمنح طمغة المصادقة العلمية لأسواق غير مقيدة. ويمكن أن تكون قد جعلت من الأصعب تَحدي آراء السوق الحرة الصفائية purist لألان غرينسبان، رئيس الاحتياطي الفيدرالي حتى عام ٢٠٠٦ الذي يلومه كاسيدي جزئياً بسبب الدوتكوم وفقاعات السكن أو العقار.

و بعد عرضه لمعتقدات الاقتصاد اليوتوبي، نجد المؤلف يُحدث ثقوباً فيها. فمنفعة الذات الفردية لا تفيد على الدوام المجتمع، كما يؤكد، وتؤدي إلى بُركة عميقة من البحث وهو ما يدعوه " اقتصاد واقعي الأساس reality-based " ليدعم قضيته. والأسواق تفشل إذا ما أرسلت الأسعار بالإشارات الخطأ. فمثلاً، ينبغي للزيادة في أسعار السكن أن تثبط عزم المشترين الجدد. وعملياً، على كل حال، فإن أسعاراً أعلى هي حافز للمشترين الذين يأملون في الانتفاع من ارتفاعات أخرى. وبالنسبة للراغبين في امتلاك مساكن، فإن الإشارة هي أن هذا هو الوقت للشراء؛ أما بالنسبة للمصرفيين، فإنه الوقت لمنح القروض. وأولئك الذين يتشككون في أن تواجه الفقاعة ورطة أسرى النص المدرسي نفسها: ليكن مفهوماً أن نتصرف بشكل محسوس فقط إذا تصرف الآخرون هكذا أيضاً. ونظراً لكون ذلك لا يمكن الاعتماد عليه، فمن الأسلم الذهاب مع القطيع، والنتيجة لمثل هذا التصرف المعقول فردياً هي ازدهار في السكن والتسليف، يتبعه حتماً إفلاس فاحش.

كما تتعثر الأسواق حين تكون هناك معلومات مخبَّأة ـ إذا عرف البائعون أكثر من المشترين مثلاً ـ وحين لا تعكس الأسعار المدفوعة من أفراد الكلفات الاجتماعية تماماً، مثل التلوث. وكانت مثل هذه الإخفاقات واضحةً في المسير إلى الأزمة الحالية : كانت الرهونات العديمة القيمة محزومة كسندات آمنة كما يُفترض للمستثمرين، وكان على صانعي السياسة أن يتدخلوا لكبح الزيادات المفرطة لكن أعجزتهم إيديولوجيا السوق الحرة.

و يمكن القول " كيف تفشل الأسواق؟ " كتاب طموح، وكتاب ينجح في الأغلب. وبالرغم من عنوانه، فإنه يطرح بالأحرى قضيةً جيدة لاقتصاد السوق؛ وما يؤخذ عليه هو " وثنية السوق الحرة ". فدعوته إلى موازنة أفضل بين الاستقلال الذاتي ومراقبة الدولة يمكن أن تكون قد بدت بعيدة عن المركز قبل سنوات قليلة فقط، أما الآن فإن تقادمها هو في مجرى الأحداث على نحوٍ راسخ.

عن / The Economist

الاقتصادي | العدد (1676)السنة السابعة -الثلاثاء (15) كانون الاول 2009

الأسواق التجارية تشهد إقبالاً كبيراً على البضائع الرخيصة والأقل جودة!

■ بغداد / المدى الاقتصادي

تشهد اسواق بغداد التجارية في هذه الفترة اقبالا واسعا من قبل المواطنين على التسوق وزيـادة كبيرة تكاد تكون هائلة في اعداد المتبضعين برغم تعدد المواسم والمناسبات العامة واختلافها بين الاعياد والمناسبات الدينية المتعددة والمناسبات العائلية والشخصية بشكل خاص التي تتطلب توفير مختلف المواد والحاجيات ،بالرغم من الحالة الامنية التي تتراوح بين الاستقرار والهدوء النسبي وحدوث بعض الخروقات الامنية.

محمد سامي التدريسي في كلية التربية للبنات بجامعة بغداد يقول:ما ان تتجول في المناطق التجارية المزدحمة في مركز العاصمة سواء في سوق الشورجة او في الباب الشرقي حتى تشاهد منذ ساعات النهار الاولى اقبالا واسعا من قبل المواطنين عليها ،حيث ان الرغبة الشرائية لدى المواطن العراقي اختلفت كثيرا خلال السنوات المنصرمة اذ اصبح المواطن يرغب دائما في شراء سلع جديدة ومتنوعة وهذه حالة تزامنت مع انفتاح الاسواق العراقية على مصراعيها امام البضائع والسلع المستوردة.

ويضيف: ان الثقافة الشرائية لدى المواطنين تغيرت هي الاخرى في الوقت الحاضر عما كان سائدا في السابق فالمتبضع يبحث عن البضاعة الرخيصة التي تكون في الغالب لا تتوفر فيها مواصفات الجـودة والمتـانـة والـتـي لاتعمر كثيرا ،والسبب في ذلك ان رخص ثمنها يجعله يتمكن من شراء سلعة مشابهة لها في المستقبل على خلاف ما كان سائدا في الماضي حيث كان المواطن يبحث دائما عن البضاعة الجيدة ذات المواصفات التي تمكنه من استعمالها لفترة طويلة من الزمن اذ كان غالبا ما يطلب تلك السلعة التي تعمر طويلا عنده.

ويتابع حديثه قائلا :كذلك ان ارتفاع القدرة الشرائية لدى المواطنين خاصة شريحة الموظفين وبشكل مستمر بسبب الزيادة الطارئة على الرواتب خلال السنوات الماضية اسهم كثيرا في الاقبال الواسع على التبضع وزيادة معدلات الطلب على السلع والبضائع في الاسواق المحلية ونمو معدلات الاستيراد ما ادى الى حدوث دورة اقتصادية كاملة في السوق المحلية والوضع الاقتصادي العام في العراق .

يقول احمد القيسي صاحب محل لبيع الملابس النسائية في الاعظمية: ان زيادة الاقبال على التبضع هو غير مسبوق في العراق حيث لم اشهد خلال سنوات عملي في السوق التجارية وهي مهنة توارثتها عن ابي مثل هذا المستوى والذي يكاد يجعلنا نبيع على مدار السنة وبذات المستوى وكاننا في فترة الموسم دائما من دون حدوث حالة من الكساد فالاذواق متعددة ومستويات المتبضعين مختلفة ومعدلات دخولهم متباينة الا ان ذلك لم يؤثر كثيرا ،بل على خلاف ذلك اسهم في زيادة المنفعة المتحققة لنا من وراء هذه الاوضاع المختلفة ولتكسر القاعدة التجارية (لولا تعدد الاذواق لبارت السلع).

ويؤكد ان هذه القدرة الشرائية مرتفعة في معظم المدن العراقية وعلى مستوى الريف والمدينة في آن واحد وفي داخل المدينة تشمل الاماكن التجارية المزدحمة وغيرها من المناطق السكنية المتعددة مما يؤشر وجود حالة صحية في اسواقنا من المهم الاشارة لها بالبنان برغم الاوضاع الأمنية غير المستقرة فمع التفجيرات الارهابية الاخيرة وشدة وقعها والتي تتكرر بين الحين والآخر وحدوث بعض الخروقات الامنية هنا وهناك لفترات متفاوتة ، الا ان ذلك لم يؤثر كثيرا على حركة الاسواق وهذا مؤشر على صلابة العراقيين ورغبتهم في مواصلة العيش برغم التهديدات والمخاطر التي تحدث لهم بخلاف الكثير من حال الاسواق التجارية في الدول المجاورة والتي تشهد بلادها حالا امنيا مستقرا وانتعاشا اقتصاديا مزدهرا وتشييد مجمعات تجارية ومولات ضخمة وعصرية الان ان هناك كسادا كبيرا تعاني منه وهذا ما لمسناه بشكل واضح لدى زيارتنا لأكثر من بلد.

فيما يقول سلام عادل صاحب محل لبيع الملابس في سوق تحت التكية: ان السحب المستمر للملابس وخاصة ملابس الاطفال والنسائية والشبابية بسبب زيادة الطلب عليها يجعل المخازن التي تملأ بالبضائع تفرغ بشكل سريع وغير متوقع برغم وجود ارتفاع طفيف في الاسعار يحدث بين الحين والآخر، فسعر طقم الاطفال المتكون من ثلاثة قطع التركي المنشأ يصل الى نحو (٦٠)الف دينار والسبب هو كثرة الطلب والاقبال الواسع على الشراء خاصة ذات الاشكال الجميلة والجذابة.

ام هجران ربة بيت تقول: ان الاسعار في زيادة تصاعدية مستمرة خاصة مع قرب حلول موسم اعياد الميلاد ورأس السنة ،اذ ان الطلبات بدأت تزداد في شراء الملابس والحلوى و(الجرزات والمكسرات) وشجرة عيد الميلاد وغيرها ،الا ان هذا الارتفاع المستمر قد يحول دون شراء جميع تلك الحاجيات ومتطلبات الاعياد والاكتفاء ببعضها فقط لان الرواتب برغم تحسنها الا ان هناك مايقابلها من زيادة مستمرة في الاسعار والتي جعلت البعض منا يلعن زيادة الرواتب التـي زادت من جشع التـجـار واستغلالهم للمواطن من دون وجـود دور للدولة في هذا الموضوع، مما ولد احباطا كبيرا في نفوس الكثيرين وتراجع المعنويات الى نحو يفوق الوصف احيانا ما جعلنا نلجأ عن الاستغناء عن شراء بعض الحاجيات والعزوف عن الذهاب الى الاسواق وذلك بسبب عدم وجود النقد الكافي لدينا لشراء مانحتاجه من البضائع والسلع.

الاقتصادي
تحرير: عباس الغالبي
المحررون : كريم محمد حسين، امنة عبد النبي
الاخراج الفني : ماجد الماجدي
التصحيح اللغوي : محمد السعدي
تصوير : سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

اقتصاديات

نتائج جولة التراخيص الثانية

■ عباس الغالبي

أمتاز مؤشر التعاقد النفطي خلال جولة التراخيص الثانية التي عقدت في بغداد يومي الجمعة والسبت الماضيين بتطور لافت للنظر حيث أبرمت سبعة عقود من مجموع عشرة معروضة للاستثمار، في وقت تؤكد الحكومة ان هذه العقود سترتفع بحجم الإنتاج الى ما يقارب الـ١٢ مليون برميل يومياً، أي بما يزيد على ثلاثة أضعاف عن سقف الإنتاج الحالي الذي يتأرجح دون مستوى المليوني برميل يوميا .

وإذا صدقت نبوءة الإنتاج الذي أعلنت عنه وزارة النفط، فأن تطورا ملموسا سينعكس على الاقتصاد العراقي خلال الست سنوات الماضية وبما يزيد حجم الموازنة الاستثمارية التي تتطلع الى زيادات سنوية تتناسب والحاجة الفعلية للمشاريع العمرانية والخدمية الأخرى، ومن هنا فأن هذه الجولة التي شهدت توقيع اكبر عدد ممكن من عقود الخدمة لتطوير حقول نفطية في جنوب وشمال ووسط العراق بعضها يعد من الحقول العملاقة كحقل جنوب وغرب القرنة والحلفاية وبعضها متوسط الإنتاج كحقول الغراف وبدرة ونجمة والقيارة، في وقت أعلنت وزارة النفط عن استعدادها لتطوير حقول شرقي بغداد وديالى لعدم ترسية عقود عليها.

أن هنالك الكثير من الحقول المكتشفة غير المطورة مازالت لم تستثمر حتى الآن، وقد يشهد العام الماضي جولات أخرة، الا ان السير بهذا الاتجاه قد يجهض هذه العملية التطويرية من دون انجاز عملية إقرار قانون النفط والغاز الذي رّحل بحكم الواقع الى الدورة البرلمانية المقبلة، وأملنا ان يكون في مقدمة القوانين التي يشرعها مجلس النواب القادم، ذلك ان الضرورة ملحة لإقرار هذه القوانين التي لا تتعلق بالقطاع النفطي فحسب، بل تتعلق بالاقتصاد العراقي بمجمل نشاطاته الأخرى التي تعاني من اختلالات وسبات كبير .

ويرى كثير من المتابعين ان هذه الجولة ناجحة بالمعايير الفنية، إلا انها لم تؤطر بقوانين منظمة لهذه العقود التي جاءت على وفق إجراءات وتعليمات اعدتها الوزارة من دون غطاء قانوني على غرار ما معمول به في دول المنطقة وبلدان العالم الأخرى، ويرى هؤلاء المتابعون ان هذه العقود لابد ان تكون بحسب حيثيات قانون خاص للنفط والغاز وهو الذي لم يشرع حتى الآن، ما يجعل مسيرة هذه العقود تشوبها بعض الانتقادات والخلافات التي قد تضع العراقيل بوجه وزارة النفط المتطلعة الى تطوير القطاع النفطي في محاوره الإنتاجية والتصديرية.

وفي المقابل يرى بعض الخبراء ان هذه الخطوة التي أقدمت عليها الحكومة نهاية هذا العام تعد مؤشراً لنجاح خطة الوزارة باتجاه الصعود المتنامي لقطاع النفط الذي يعاني من تأخر في البنى التحتية في محاوره كافة، ولعل هذا المسعى يمكن ان لا ينعكس على زيادة سقف الإنتاج والتصدير فحسب، بل سينعكس على إدخال التقنية الحديثة في القطاع النفطي الذي يعاني من تأخر إمكاناته التكنولوجية والتقنية، وهي فرصة سانحة للتطوير في هذا الاتجاه.

وبغض النظر عن هذا وذاك، فأن هنالك الكثير من الحقول المكتشفة غير المطورة مازالت لم تستثمر حتى الآن، وقد يشهد العام الماضي جولات أخرة، الا ان السير بهذا الاتجاه قد يجهض هذه العملية التطويرية من دون انجاز عملية إقرار قانون النفط والغاز الذي رّحل بحكم الواقع الى الدورة البرلمانية المقبلة، وأملنا ان يكون في مقدمة القوانين التي يشرعها مجلس النواب القادم، ذلك ان الضرورة ملحة لإقرار هذه القوانين التي لا تتعلق بالقطاع النفطي فحسب، بل تتعلق بالاقتصاد العراقي بمجمل نشاطاته الأخرى التي تعاني من اختلالات وسبات كبير.

وتبقى الآمال معقودة بسرعة انجاز وتنفيذ هذه العقود وبتوقيتاتها المتفق عليها مع الشركات التي رست عليها العطاءات سواء أكانت في الجولة الأولى أم الثانية.

abbas.abbas80@yahoo.com